

الاحتلال يعيد مؤسسات
المعتمرين من معبر الكرامة

رام الله/ فلسطين:

أكدت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، التابعة للسلطة الفلسطينية، أن إدارة المعابر التابعة للاحتلال الاسرائيلي أقدمت، أمس الثلاثاء، على إعادة 450 معتمرًا رغم حملهم تصاريح سفر رسمية ومعتمدة.

وأوضحت الوزارة، في تصريح صحفي، أمس، أن الاحتلال صعد من إجراءاته في اليوم الخامس من سفر المعتمرين، حيث أعادت 900 معتمر دفعة واحدة، الأمر الذي فاقم الأزمة وأدى إلى تعطيل جدول الرحلات بالكامل.

وأشارت إلى استمرار هذه الإجراءات في اليوم السادس بإرجاع 800 معتمر إضافي.

وقالت إن طواقمها المشرفة على مغادرة المعتمرين تواجدت منذ اليوم الأول وبشكل دائم في مدينة الرئيس محمود عباس للحجاج والمعتمرين، لمتابعة أوضاع المعتمرين، وتقديم التسهيلات الممكنة، والتخفيف من آثار الأزمة.

وثمنت الوزارة الدور الذي قامت به الإدارة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية، والجهات الأردنية الرسمية المختصة، في احتواء تداعيات الأزمة، وبذل أقصى الجهود الممكنة لتنظيم حركة السفر وترتيب مرور المعتمرين، والتخفيف من حدة الإرباك والازدحام.

وحملت «الأوقاف» الاحتلال المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذه الأزمة وما ترتب عليها من معاناة للمعتمرين وإرباك لبرامج السفر.

ودعت الجهات الدولية والحقوقية إلى التدخل والضغط لوقف هذه الممارسات التي تمس بحرية العبادة والتنقل.

يذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ترفض تمديد ساعات عمل جسر الكرامة، حيث يعمل منذ العدوان على غزة قبل ثلاث سنوات لساعات محدودة فقط، ما يؤدي إلى تكبد المسافرين بشكل مهين.

الاحتلال يواصل منع إدخال
الملابس الشتوية للأسرى

رام الله/ فلسطين:

أكد الناطق باسم نادي الأسير الفلسطيني، أمجد النجار، أن إدارة سجون الاحتلال الاسرائيلي تواصل منع إدخال الملابس الشتوية للأسرى في 7 أكتوبر 2023، منع إدخال الملابس الشتوية أو توفير الأغذية للأسرى الفلسطينيين.

وقال النجار، في تصريح صحفي، أمس، إن «الأسرى والأسيرات اضطروا لارتداء ملابس صيفية أو الاكتفاء بجاكيتات خفيفة في بعض الأقسام، بعد إزالة الأغذية البلاستيكية عن النوافذ وتعرض الزنازين لتيارات هواء باردة وقاسية». وأوضح أن الأوضاع داخل السجون، خاصة في سجن الدامون، باتت بالغة الصعوبة نتيجة غياب أي وسائل للتدفئة، إضافة إلى الاكتظاظ الشديد داخل الزنازين، وحرمان الأسيرات من الفورة والرعاية الطبية المناسبة.

يذكر أن عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية تجاوز حالياً 9300 أسير، منهم نحو 49% محتجزون في السجون المركزية بشكل تعسفي دون أي تهمة أو محاكمة.

وحسب تقرير لمؤسسات الأسرى نهاية عام 2025 فإن سلطات الاحتلال تحتجز 3350 معتقلاً إدارياً، بالإضافة إلى 1220 أسيراً مصنفين على أنهم «مقاتلون غير شرعيين» بموجب قانون يشبه الاعتقال الإداري ويطبق على معتقلي غزة.

ارتفاع الشهداء جراء انهيار المباني لـ24
الصحة: 5 شهداء و6 مصابين وصلوا
لمشافي غزة خلال 24 ساعة

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة في غزة وصول 5 شهداء، و6 مصابين إلى مستشفيات القطاع خلال الـ24 ساعة.

وأوضحت الصحة في بيان صحفي أمس، أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بلغ 447 شهيداً، والإصابات 1,246، وحالات الانتشال 697.

وأشارت إلى وفاة طفل يبلغ من العمر (عاماً)، نتيجة البرد الشديد، مما يرفع عدد وفيات الأطفال نتيجة البرد الشديد منذ بداية فصل الشتاء إلى 7.

وذكرت أن 3 مواطنين توفوا، نتيجة انهيار مبنى، مما يرفع عدد الضحايا نتيجة

الانهيارات إلى 24 حالة.

وبينت أن الإحصائية التراكمية منذ بداية العدوان في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بلغت 71,424 شهيداً و171,324 مصاباً.

الدفاع المدني بغزة: 7 وفيات
منذ بدء المنخفض الجوي

غزة/ فلسطين:

قال المتحدث باسم الدفاع المدني في قطاع غزة، محمود بصل، إن طواقمنا تعاملت مع 7 حالات وفاة منذ بداية المنخفض الجوي الحالي، نتيجة انهيارات جزيئية في مبانٍ آيلة للسقوط، من بينهم طفل توفي من جراء البرد القارس، ما

يرفع عدد ضحايا المنخفضات الجوية والبرد منذ بداية فصل الشتاء إلى 31 شهيداً.

وأكد بصل، في تصريح صحفي أمس، أن الوضع الإنساني بالغ الخطورة، والمباني المتضررة بفعل القصف والدمار لم تعد تشكل ملاذاً آمناً للسكان، في ظل

استمرار هطول الأمطار الغزيرة وشدة الرياح، وتدهور أوضاع الإيواء المؤقت.

وحمل بصل، المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والإنسانية، مطالباً بتحرك فوري وعاجل لتوفير الحماية للمدنيين، ودعم جهود الإغاثة، وتأمين مستلزمات الإيواء الآمن، تفادياً لسقوط مزيد من الضحايا.

محافظ سيناء: إدخال المساعدات الإنسانية
إلى قطاع غزة يواجه مزيداً من العراقيل

القاهرة/ فلسطين:

قال محافظ شمال سيناء خالد مجاور، أمس، إن إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة يواجه مزيداً من العراقيل.

وأضاف مجاور خلال زيارة رافق فيها وزيرة الخارجية والتجارة والدفاع الإيرلندية هيلين ماكنتي إلى معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة، ومركز المساعدات في مدينة العريش أن مصر ملتزمة بتقديم المساعدات اللازمة لسكان قطاع غزة.

وأكد سعي بلاده إلى توفير أماكن آمنة، وبيوت متنقلة، وخيام للمتضررين، وتهئية البيئة المناسبة لسكان غزة في ظل الظروف الجوية القاسية.

وكان من المقرر فتح المعبر في تشرين الأول/ أكتوبر 2025 ضمن المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، غير أن «إسرائيل» لم تلتزم بالموعد، مشترطة ضرورة الإفراج عن كافة أسراها لدى المقاومة الفلسطينية.

ونفت مصر مرارا التنسيق مع الجانب الإسرائيلي لفتح معبر رفح باتجاه واحد، مؤكدة أنه إذا تم التوافق على فتح المعبر، فسيكون في الاتجاهين؛ للدخول والخروج من القطاع، طبقا لما ورد بخطه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

يذكر أن الاحتلال أغلق معبر رفح بشكل كامل، عقب سيطرته على المدينة في 6 أيار/ مايو 2024، ودمر وأحرق مبانيه، ومنع الفلسطينيين من السفر.

وفد حماس يصل
القاهرة لبحث استكمال
اتفاق وقف إطلاق النار

القاهرة/ فلسطين:

وصل وفد قيادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، برئاسة خليل الحية، رئيس الحركة في قطاع غزة، مساء أمس، إلى العاصمة المصرية القاهرة، لبحث استكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وقالت الحركة، في بيان صحفي، إن وفدها سيجري مباحثات مع القيادة المصرية حول استكمال تطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار، ومتابعة تنفيذ المرحلة الأولى منه، بما يشمل فتح معبر رفح في الاتجاهين.

وأشارت إلى أن الوفد سيبحث أيضاً سبل تسريع الدخول في المرحلة الثانية من الاتفاق، بما في ذلك تشكيل اللجنة الإدارية، واستكمال انسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة.

ومن المقرر أن يعقد الوفد لقاءات مع قادة القوى والفصائل الفلسطينية، لمناقشة التطورات السياسية والميدانية المتلاحقة في قطاع غزة والضفة الغربية.

قطر: الوسطاء
يدفعون نحو المرحلة
الثانية من اتفاق غزة

الدوحة/ فلسطين:

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، أمس، إن الدوحة تعمل مع بقية الوسطاء للدفع باتجاه الانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وأشار الأنصاري، في تصريحات، إلى أن التعقيدات على الطاولة اليوم تستدعي التقدم نحو تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق غزة، وأكد ضرورة عدم الربط بين الاتفاق في غزة وفتح معبر رفح أو دخول المساعدات الإنسانية دون شروط.

وبشأن الوضع الإنساني، قال الأنصاري إن «الكارثة الإنسانية من صنع البشر في غزة مستمرة»، مؤكداً أن كل يوم يمر دون إدخال المساعدات إلى غزة يعني سقوط المزيد من الضحايا.

وبين الأنصاري أنه لا توجد جداول زمنية محددة بشأن غزة، وذكر أن الاتصالات القطرية مستمرة ويومية لدفع الاتفاق قدما، وطالب «إسرائيل» بالإجابة عن سؤال: لماذا يتأخر تنفيذ اتفاق غزة؟

وتشمل المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لوقف إطلاق النار في غزة «تشكيل لجنة تكنوقراط مؤقتة لإدارة القطاع، وملف الإعمار، وتشكيل مجلس السلام، وإنشاء قوة دولية، وانسحابا إضافيا للجيش الإسرائيلي من القطاع، إضافة لنزع سلاح حركة «حماس».

وتتهم حركة «حماس» بدورها، الحكومة الإسرائيلية بالسعي لمنع الانتقال للمرحلة الثانية من خلال تصعيد عدوانها على القطاع والتصل من التزاماتها في المرحلة الأولى من الاتفاق.

غزة/ خاص «فلسطين»:

في جريمة جديدة جاءت بتوجيهات من أجهزة أمن الاحتلال، لم تتردد «إسرائيل» في استخدام مليشيات العملاء لاغتيال مدير مباحث خان يونس، المقدم محمود الأسطل، أول من أمس، ضمن مشهد لم يعد فريداً من نوعه في قطاع غزة.

وفي خضم الحرب التي بدأت يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أدب جيش الاحتلال ومليشياته على اغتيال كوادر المقاومة والمنظومة الأمنية بغزة، ضمن سلسلة استهدافات عسكرية تسببت بجرائم إبادة جماعية. لكن بعد وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر 2025، تصاعد اعتماد الاحتلال على هذه المليشيات؛ خط الدفاع الأول عن جنوده في الأماكن التي يسيطر عليها بغزة.

ففي منتصف ديسمبر/ كانون الأول 2025، اغتالت المليشيات المقدم في جهاز الأمن الداخلي أحمد زمزم، في مخيم المغازي، وسط قطاع غزة، فيما أكدت

مصادر أمنية، أن منفذو الاغتيال اجتمعوا بأحد ضابط مخابرات الاحتلال قبل التنفيذ، استناداً إلى اعترافات أحد المنفذين الثلاثة بعد سقوطه في قبضة أمن المقاومة.

وأعلن حينها العميل غسان الدهيني، الذي يتراأس مليشيات العملاء في منطقة تقع تحت سيطرة جيش الاحتلال، شرق مدينة رفح، في جنوبي قطاع غزة. وبعد قرابة شهر، نفذت المليشيا التابعة للعميل حسام الأسطل، شرق خان يونس، الجريمة التي راح ضحيتها المقدم محمود الأسطل، علاوة على عمليات اختطاف طالت أيضاً عدداً من رموز المقاومة، والأجهزة الأمنية. الاغتيال نفسه الذي اعتبرته وزارة الداخلية، وأمن المقاومة، سلوكاً إجرامياً يخدم مساعي الاحتلال لضرب الجبهة الداخلية وإشاعة الفوضى والانفلات الأمني، اعتبره مراقبون ومحللون سياسيون وعسكريون، مهمات خاصة تنفذ بالوكالة، وتهدف إلى عدم انخراط جنود جيش الاحتلال وقواته الخاصة فيها.

الباحث في الشؤون العسكرية رامي أبو زبيدة، يرى أنه رغم امتلاك الاحتلال تفوقاً تكنولوجياً وجوياً، إلا أنه يلجأ للمليشيات العملية لأسباب استراتيجية، تهدف بالدرجة الأولى إلى خلق الفتنة الأهلية.

وأضاف أبو زبيدة في تصريح لصحيفة «فلسطين»، أنه «عندما يُقتل ضابط فلسطيني برصاص محلي، يراد تحول الصراع من مقاومة ضد احتلال إلى ثار عائلي وعشائري، بهدف استنزاف الحاضنة الشعبية ودخول العوائل والمجتمع في صراعات دموية يصعب إطفائها. كما أن عمليات الاغتيال هذه، يسعى الاحتلال الفلسطيني، بأن ما يحدث هو تمرد داخلي أو حرب تصفيات حسابات، وليس جرائم اغتيال منظمة يديرها (الشاباك) الإسرائيلي.»

وأشار إلى أن تركيز الاحتلال ينصب على الكادر الخدماتي الأمني؛ ويشمل المباحث، والأمن الداخلي، ولجان تأمين المساعدات، كونهم المسؤولون عن منع

الفوضى، وتأمين توزيع الموارد المحدودة، وملاحقة اللصوص والمهربين، وتغييبهم يعني الفوضى الإجرامية.

وكما يعتقد أبو زبيدة، فإن الاحتلال يسعى إلى صناعة روابط قرى جديدة، عبر دعم شخصيات مثل حسام الأسطل ومليشياته، بهدف خلق «سلطة بديلة» كأداة في يده لإدارة شؤون السكان بعيداً عن المنظومة الوطنية الفلسطينية.

وبينما يؤكد الكاتب والمحلل السياسي عليان الهندي، أن المليشيات العملية تتعامل مع الاحتلال وتخدم أجندته، حتى صارت جزءاً منه، بين أن الاحتلال يستخدمها كدروع بشرية لحماية قواته.

وأضاف الهندي لـ«فلسطين»: «[إسرائيل] اعتادت في أي هجوم في أوساط الناس، أن تضع الفلسطيني سواء كان متعاوناً معها أو غير متعاون، في مقدمة المواجهة كي تكون الخسائر فلسطينية وليست إسرائيلية، بهدف تقادي جنود جيشها أي خسائر محتملة.»

وأشار إلى استخدام جيش الاحتلال المواطنين الأبرياء العزل كدروع بشرية خلال الحرب، للتفتيش في الأنفاق والبيوت بحثاً عن عناصر المقاومة، وبعدها قتلوا بنيران إسرائيلية، أما المليشيات العملية تستخدم كدروع بشرية لكن برضاها وخاطرها وبناءً على تعاون مسبق مع (إسرائيل).

وتابع: إن هذه المليشيات «تنفذ تعليمات الاحتلال، ولا تمارس نشاطات بناءً عن قرارات مسؤوليها.»

وفي تحليله لأسباب تكثيف الاحتلال اعتماده على المليشيات، نبّه إلى ذلك يأتي ضمن محاولات (إسرائيل) منذ بداية الحرب، لمنح العملاء دور أمني وسياسي، وتعزيزه لاسيما أننا في مرحلة انتقالية يبدو فيها المستقبل مجهولاً.

واستدرك الهندي: «إن [إسرائيل] ليست مستعدة للتخلي عن دور هذه المليشيات في الوقت الحاضر إلى أن تتضح المراحل المستقبلية، وحال تحقق ذلك، أتوقع أن توكل دوراً آخر لها.»

الاحتلال بدأ بتهجير 21 تجمّعاً بدويًا شرقي القدس تمهيدًا لتنفيذ «E1»

باحث: الاستيطان المتسارع هدفه تجسيد «السيادة الإسرائيلية» على الأراضي الفلسطينية

القدس المحتلة- غزة/ محمد عيد:

قال الباحث المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب إن مخططات الاستيطان الإسرائيلي المتسارعة ضد أراضي الضفة والقدس المحتلتين تشي بتجسيد ما تسمي «السيادة الإسرائيلية» على الأراضي الفلسطينية والقضاء على خيار «حل الدولتين».

وأوضح أبو دياب في مقابلة مع صحيفة «فلسطين» أن المخططات الاستيطانية المتلاحقة والوقائع الميدانية في الضفة والقدس تندرج بتنفيذ مخططات إسرائيلية كبرى عجزت حكومات الاحتلال المتعاقبة عن تنفيذها خلال العقود الماضية.

ورد ذلك إلى ثلاثة عوامل أساسية هما: الصمت الأوروبي والغطاء الأمريكي وتعطيل آليات الهيئات الأممية والدولية ما شكل دافعا أساسيا لتميرير تلك المخططات الاستيطانية المخالفة للقانون الدولي خلال عامي الإباد

ة الإسرائيلية على غزة.

وفي القدس المحتلة، أفاد بأن حكومة الاحتلال المتطرفة بدأت عمليا بتوسيع أراضي ومساحات نفوذ بلدية الاحتلال، واستدل بعطاءات البناء الاستيطاني وعمليات الهدم

والتهجير ضد الوجود الفلسطيني.

وأذرت سلطات الاحتلال قبل أيام سكان تجمعات بدوية شرق القدس مهلة 45 يوما للإخلاء لأجل البدء بتنفيذ مخطط «طريق شريان الحياة» وذلك في خطوة تعني فعليا الشروع بتنفيذ مخطط «E1» الاستيطاني.

وذكر أن هذا المخطط الذي يسيّر تزامنا ضمن مشروع استيطاني كبير يحمل «القدس الكبرى» تحاول فيه (إسرائيل) إقامة العاصمة المزعومة لها، وتبدأ فيه مرحلة الفصل النهائي للقدس عن محيطها.

وبيّن أن «شریان الحياة» ينذر بفصل القدس عن أحيائها من جهة، وفصل بلدة العيزرية على محيطها وتهجير 21 تجمعا بدويا يضم 7000 مواطنا يسكنون هذه التجمعات منذ

عقود زمنية طويلة.

وربط بين شق الطريق الاستيطاني وطرح عطاءات استيطانية جديدة أخرى لصالح مخطط «E1» الاستيطاني على مساحة 12 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية (الضفة

والقدس).

وبالنسبة إليه فإن طرح «سلطة الأراضي الإسرائيلية» عطاء لبناء 3 آلاف و40 وحدة استيطانية شرق المدينة، أخيرا، بمثابة «الخطوة الأخطر» والتنفيذ الفعلي للمخطط الاستيطاني «E1» الذي بدأ الترويج إليه منذ عقود لكن حالت الضغوطات الدولية دون

تنفيذه.

وتطرق أيضا إلى مصادرة حكومة الاحتلال أراضي بلدة عتاتا شمال شرق القدس لصالح توسعة «معاليه أدوميم» خلال سبتمبر/ أيلول الماضي إلى جانب خطوات إسرائيلية تمهيدية لضم 3 بلدات مقدسية لـ«السيادة الإسرائيلية» وهما: بلدات بيت اكسا، النبي صموئيل، حي الخلايلة، وإنذار سكانها بإجراء

«تصاريح إسرائيلية» للدخول والخروج إليها.

وهدمت سلطات الاحتلال 227 منزلا مقدسيا أدى إلى تشريد نحو 670 مقدسيا بينهم أكثر من 300 طفل، خلال عام 2025، الذي تخلله أيضا مصادرة 29800 دونم من أراضي القدس لمشاريع استيطانية وشق طرق وأنفاق، والمصادقة على بناء 12817 وحدة استيطانية في مناطق متعددة داخل المدينة، بحسب هيئات مقدسية.

وتعليقا على ذلك، ذكر أن جميع المعطيات السابقة تندر أن شعبنا أمام المرحلة «الأخطر» ديمغرافيا لأجل تنفيذ مخطط «E1» الذي يشكل تهديدا استراتيجيا غير مسبوقا لمستقبل الوجود الفلسطيني ليس في القدس وحدها بل أيضا في الضفة الغربية الذي يقوم على تقطيع أراضيها إلى كاتنونات منفصلة.

وشرح عمليا بأن المخطط سيغلق المساحة الممتدة من مستوطنة «معاليه أدوميم» حتى الخان الأحمر شرق القدس وهو ما يعني فصل شمال الضفة عن جنوبها بشكل كامل وإنهاء



أي إمكانية للتواصل الجغرافي الفلسطيني. وعدا عن ذلك، سيشكل حزام استيطاني كبير سيعزل شرقي القدس عن محيطها وتفكيك التجمعات المقدسية عبر الطرق الاستيطانية ونظام الفصل العنصري بمختلف أشكاله.

ومخطط «E1» يتضمن إقامة آلاف الوحدات الاستيطانية لربط مستوطنة «معاليه أدوميم» مع القدس وعزل المدينة عن محيطها، كما يمتد على حدود بلدات عتاتا والعيساوية والزعيم والعيزرية وأبو ديس وهي المناطق التي تشكل الإطار الحيوي لشرق مدينة القدس، وبالتالي تقسيم الضفة إلى قسمين وصولا إلى القضاء على خيار «حل الدولتين». و«معاليه أدوميم» مستوطنة إسرائيلية بالضفة الغربية ومقامة على أجزاء كبيرة من أراضي بلدتي العيزرية وأبو ديس وتقع على بعد 7 كيلومتر شرق مدينة القدس، وبلغ عدد مستوطنيتها في 2018 نحو 41 ألف مستوطن.

وحول التسمية الإسرائيلية للمخطط «E1»،

وفق التفكجي - إلى تسريع سياسات الجدار والاستيطان وإعادة هندسة المدينة ديموغرافيا.

كيانات مغلقة

ويؤكد أن الاستيطان لا يُقام بحثًا عن حلول سكنية، بل يُزرع في قلب التجمعات الفلسطينية وعلى العقد المروية والمناطق الجبلية، بهدف فصل هذه التجمعات عن بعضها البعض والتحكم في حركة الفلسطينيين. ويشرح أن هذه السياسة تُطبق في القدس كما في الضفة الغربية والأغوار، حيث تُستخدم الذرائع الأمنية لتكريس أهداف اقتصادية وسياسية بعيدة المدى.

وفي هذا السياق، يشير التفكجي إلى ما يسمى «مخطط النجوم» الذي بدأ تطبيقه رئيس وزراء الاحتلال أنذال أرئيل شارون مطلع التسعينيات، ويقوم على إزالة «الخط الأخضر» عمليًا عبر ربط المستعمرات داخل أراضي 48 بتلك المقامة في الضفة الغربية، بما يمنح قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي. ومع الوقت، يؤدي عزل المدن والقرى الفلسطينية وإحاطتها بالمستعمرات والطرق الالتفافية إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني وتحويله إلى كيانات منغلقة على نفسها، وهو ما يتقاطع - بحسب التفكجي - مع أطروحات «دولة العشاثر» التي طرحت في الفكر الإسرائيلي

أوضح الناشط المقدسي أنها «الشرق» وذلك في دلالة على محاولة إسرائيلية لربط شرقي القدس بغربها عبر الاستيطان، ونوه إلى أن سلطات الاحتلال نفذت العديد من المخططات الاستيطانية خلال السنوات السابقة لأجل الوصول لهذه الدرجة النهائية.

وخلص إلى أن الاستيطان المتسارع في القدس ينذر بتهجير جماعي هذا العام لسكان المدينة وضواحيها، وهو الأمر الذي «سيولد انفجارا» جماهيريا.

في المقابل، شدد أبو دياب على أن الحراك الجماهيري يجب أن يساند مواقف فلسطينية رسمية وحملة دبلوماسية للضغط على المجتمع الدولي والبرلمانات الدولية للقيام بدورها بحجم الخطر الذي تتعرض له القوانين الدولية.

يشار إلى أن التخطيط الإسرائيلي لمخطط «E1» بدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، لكن تلك الخطط جُمِدت بسبب الضغط الأمريكي خلال الإدارات السابقة، قبل أن يعلن وزير مالية الاحتلال المتطرف بتسليل سموريتش في آب/أغسطس 2025 عن الموافقة النهائية على الخطة.

وقال سموريتش: «يتم شطب الدولة الفلسطينية من على الطاولة ليس بالشعارات بل بالأفعال. كل مستوطنة، وكل حي، وكل وحدة استيطانية هي مسمار آخر في نعش هذه الفكرة الخطيرة».

لكن المجتمع الدولي يرى جميع البناء الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير قانوني بموجب القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 49) التي تحظر على دولة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة وتعتبر هذه المستوطنات «انتهاكا صارخا للقانون» و«جريمة حرب»، مع تأكيد دولي مستمر من الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ومحكمة العدل الدولية على بطلانها قانونيا.

منذ سنوات.

عن مشروع الاستيطان في أراضي مطار القدس، يوضح التفكجي أن المطار أنشئ في عهد الانتداب البريطاني عام 1924، وطور لاحقا في الفترة الأردنية ليصبح مطارا دوليا، قبل أن تتوقف خطط توسعه بعد حرب 1967. ورغم محاولات (إسرائيل) تحويله إلى مطار دولي، إلا أن اعتراضات قانونية حالت دون ذلك، ليحول لاحقا إلى مطار محلي مغلق.

اليوم، تعود هذه المنطقة إلى الواجهة ضمن مشروع استيطاني ضخم يشمل إقامة نحو 9000 وحدة سكنية، أي ما يعادل مدينة جديدة يقطنها ما بين 30 و40 ألف مستوطن. ويربط التفكجي هذا المشروع مباشرة بمخطط «القدس الكبرى»، حيث يجري إنشاء أنفاق وشبكات ربط حضري لدمج المستعمرة الجديدة بالقدس، مقابل قطع التواصل الجغرافي الكامل بين التجمعات الفلسطينية المحيطة.

ويختتم التفكجي بالتأكيد على أن هذه المشاريع ستحدث تغييرًا ديموغرافيًا جذريًا، يرفع نسبة اليهود في المنطقة إلى نحو 88% مقابل 12% فقط من العرب، ما يعني - عمليًا - السيطرة الكاملة على الحيز الجغرافي، وتحويل الاستيطان من أداة بناء إلى سلاح استراتيجي لإعادة تشكيل القدس ومستقبلها.

حماس: اقتحام بن غفير الأقصى اعتداء صارخ على حرمة

غزة/ فلسطين:

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إن اقتحام وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك، خطوة استفزازية تتكرر ضمن سياسة ممنهجة لتدنيس المقدسات الإسلامية وفرض وقائع تهويدية جديدة، في ظل الردود العربية والإسلامية الباهتة على اقتحاماته السابقة.

وأضافت الحركة في تصريح صحفي أمس، أن هذا الاقتحام يمثل اعتداءً جديداً صارخاً على حرمة المسجد الأقصى المبارك، وانتهاكاً يكشف إصرار حكومة الاحتلال على حربها الدينية على المدينة المقدسة.

وحذر من تداعيات هذا العدوان المتصاعد، مؤكدة أن المسجد الأقصى خط أحمر، وأن شعبنا الفلسطيني سيواصل الدفاع عنه بكل الوسائل.

ودعت الحركة جماهير شعبنا في القدس والداخل الفلسطيني والضفة الغربية إلى شدّ الرحال والرباط في المسجد الأقصى، مطالبة الأمة العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم والتحرك العاجل لوقف هذه الانتهاكات المتواصلة بحق مقدساتنا وأرضنا وشعبنا.

”نتنياهو“ يمثل للمرة الـ70 أمام المحكمة المركزية بتهم المركزية بتهم الفساد

الناصرة/ فلسطين:

مثل رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمام المحكمة المركزية في تل أبيب للمرة السبعين، في إطار جلسات محاكمته المتعلقة بقضايا فساد لا تزال منظورة. وتركزت جلسة أمس، على مواصلة الاستجواب في الملف رقم 4000، وفق ما ذكرته الصحيفة الإسرائيلية المستقلة أولري بارليف.

وتأتي الجلسة في وقت يشهد فيه الشارع الإسرائيلي انقسامًا حادًا حول طلب «نتنياهو» الحصول على عفو رئاسي من الرئيس إسحاق هرتسوغ.

وتقدم «نتنياهو» أواخر نوفمبر الماضي بطلب عفو دون الاعتراف بالتهم المنسوبة إليه أو إعلان اعتزاله العمل السياسي.

وينص القانون الإسرائيلي على أن منح العفو الرئاسي مشروط بإقرار المتهم بالذنب، وهو ما يرفضه «نتنياهو» منذ بدء محاكمته.

ويُحاكم «نتنياهو» في ثلاث قضايا فساد معروفة بالملفات 1000 و2000 و4000، تشمل اتهامات بالرشوة وإساءة الأمانة واستغلال المنصب.

وتعود لائحة الاتهام إلى نهاية عام 2019، حين قدمها المستشار القضائي السابق للحكومة أفخاي مندلبليت.

وتتعلق القضايا بالحصول على هدايا من رجال أعمال، ومحاولات التأثير على التغطية الإعلامية مقابل تقديم تسهيلات رسمية.

ومنذ انطلاق المحاكمة عام 2020، يواصل «نتنياهو» نفي جميع التهم، معتبراً أنها ذات دوافع سياسية تستهدف إبعاده عن الحكم.

خيام غزة تنهار تحت الرياح والأمطار... الشتاء يقتل بلا رحمة

الاحتلال يقرر قطع اتصالاته مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية

الناصرة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أمس، أن وزير الخارجية جددون ساعر قرر قطع جميع الاتصالات فوراً مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وأمر ساعر وزارته، بحسب بيان للخارجية، بدراسة استمرار التعاون بين (إسرائيل) ومنظمات أخرى على الفور، وبالتشاور مع الوزارات الحكومية المعنية عند الضرورة. وحسب بيان الخارجية، فإن القرار جاء بعد مراجعة ومناقشة عقب انسحاب الولايات المتحدة من عشرات المنظمات الدولية.

كما ذكر البيان أن (إسرائيل) قطعت علاقاتها مع عدد من المنظمات المذكورة في البيان الأمريكي، وأن قرارات إضافية ستُخذ بعد مراجعة شاملة ومناقشة معمقة.

وتشمل المنظمات التي تم قطع العلاقات معها في الماضي مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، والذي قطعت «إسرائيل» الاتصالات معه في حزيران/ يونيو 2024.

وتتضمن أيضا منظمة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة وتمكينها، والتي تم تعليق التعاون معها اعتبارًا من تموز/ يوليو 2024؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والتي انقطعت العلاقات مع «إسرائيل» عنها لسنوات.

كما أعلنت وزارة الخارجية أنها قررت قطع العلاقات مع منظمات أخرى، بما في ذلك تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهيئة الأمم المتحدة للطاقة، والمندى العالمي للهجرة والتنمية.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أعلن في الثامن من الشهر الجاري، أن الولايات المتحدة ستسحب من عشرات المنظمات الدولية، بما فيها وكالات رئيسية لدى الأمم المتحدة.

ووقع ترمب قراراً تنفيذياً يعلق الدعم الأمريكي 661 منظمة ووكالة وهيئة ولجنة، ومنها 31 كيانا تابعا للأمم المتحدة. وأوضح البيت الأبيض في بيان أن الولايات المتحدة ستسحب من هذه الهيئات وتوقف أي تمويل لها؛ لأنها «تعمل بما يتعارض مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة، وأمنها، وازدهارها الاقتصادي».

وسط عجز إغاثي ونقص حاد في الموارد

النمس لـ «فلسطين»: المنخفض الجوي يفاقم الكارثة الإنسانية في غزة

غزة/ نور الدين صالح:

فاقم المنخفض الجوي الذي يضرب فلسطين، ولا سيما قطاع غزة، من حدة الكارثة الإنسانية التي يعيشها السكان منذ أكثر من عامين، في وجود الدمار الواسع واستمرار إغلاق المعابر، ما أدى إلى انجراف مئات الخيام وتضرر عشرات العائلات النازحة التي تفقر لأبسط مقومات الحياة.

وقال رائد النمس المتحدث باسم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة: إن «الأوضاع في القطاع كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ولا سيما مع استمرار المنخفض الجوي، فقد تسببت الرياح العاتية والأمطار الغزيرة بانجراف الخيام وتضرر العشرات من المواطنين والنازحين الذين يعيشون أصلاً في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة».

وأضاف النمس لصحيفة «فلسطين»، أن الاحتياجات الإنسانية تزداد بشكل خطير، وتشمل الغذاء، والمياه، والعلاج، ووسائل التدفئة، في وقت تشهد فيه المخيمات ومراكز الإيواء انتشاراً متسارعاً للأوبئة والأمراض، نتيجة البرد القارس، وانعدام وسائل الحماية، وسوء الصرف الصحي، ما يعرض آلاف الأطفال وكبار السن والمرضى للخطر المباشر. وتضرب فلسطين خلال فصل الشتاء منخفضات جوية متتالية، تتسم بانخفاض حاد في درجات الحرارة ورياح قوية وأمطار غزيرة، وتكون آثارها أكثر قسوة في قطاع غزة، حيث يعيش أكثر من مليون ونصف المليون إنسان بلا مأوى آمن، بعد تدمير عشرات الآلاف من المنازل، واضطرار السكان للإقامة في خيام مهترئة لا تقي من البرد أو المطر.

وأوضح أن طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني تعمل على مدار الساعة لاستقبال مناشدات المواطنين، وتحاول الوصول إلى المناطق المتضررة وتقديم ما أمكن من خدمات إسعافية وإغاثية، إلا أن الاستجابة تبقى محدودة بسبب النقص الحاد في الإمكانيات والموارد.

غزة/ يحيى اليعقوبي:

كان أحمد المفتي يحاول شدّ شادر الخيمة البلاستيكي الذي يتطاير مع زوبعة رياح شديدة، بعد أن هدم سور الخيمة وغمرت مياه الأمطار الداخل عبر فتحات في الشادر المهترئ. وضعت العائلة الشادر لحماية نفسها من المنخفض الجوي الذي تتأثر به المنطقة، والمتوقع أن يبدأ بالانحسار ظهر الأربعاء.

ولم ينجح المفتي في إعادة تثبيت الخيمة بسبب شدة الرياح، قبل أن تتبعتها زخات الأمطار، واضطر للاختباء داخل الخيمة التي أوشكت الرياح على اقتلاعها. وقال لصحيفة «فلسطين»، بعد هدوء الزوبعة: «نحنا من شمال القطاع إلى مدينة غزة، ونعيش معاناة كبيرة بسبب المنخفضات الجوية المتلاحقة. أدى المنخفض إلى سقوط الخيمة علينا ليلاً، وفي الصباح قمّت برفع أعمدتها».

رياح قوية وأمطار غزيرة

تكررت معاناة عائلة المفتي مع سابع منخفض جوي يتأثر به قطاع غزة منذ بدء فصل الشتاء، لكن المنخفض الحالي تميز برياح قوية بلغت سرعتها نحو 90 كيلومتراً في الساعة في بعض الهبات، مصحوبة بأمطار غزيرة وعواصف رعدية أدت إلى اقتلاع خيام وغرق آلاف النازحين. تكشف هذه المنخفضات حجم الكارثة الإنسانية التي يعانيها قطاع غزة نتيجة الإبادة الجماعية، سواء من خلال انهيار أبنية أيلة للسقوط على ساكنيها، أو الأحوال الجوية القاسية التي أسفرت عن وفاة سبعة أشخاص جراء انهيار منازل، ووفاة طفل آخر بسبب البرد القارس، ليصحب الشتاء موسماً قاتلاً في غزة.

غزة/ محمد الأيوبي:

لم يعد الشتاء في قطاع غزة فصلًا عابراً، بل تحول إلى معركة يومية للبقاء، يخوضها مئات آلاف النازحين داخل خيام مهترئة تتلاعب بها الرياح وتنهار أمام أول زخة مطر، مع استمرار الحرب والحصار الإسرائيلي الخانق. ومع كل منخفض جوي يضرب القطاع، تتضاعف معاناة العائلات التي فقدت منازلها، لتجد نفسها في مواجهة برد قارس وأمطار غزيرة، دون أدنى مقومات الحماية أو الدفء، في مشهد إنساني قاسٍ يتكرر مع كل هطول للأمطار.

امتحان قاس

تحت أشعة شمس خجولة، تجلس الستينية منى أبو عمشة على كتلة إسمنتية قرب خيمتها المهترئة، وسط مدينة غزة، تحاول ضم حفيدتها فوزية وسراج إلى صدرها، في محاولة لانتزاع بعض الدفء، قبل أن يبتلعها البرد ليلاً. تراقب السماء بقلق، وتستغل كل دقيقة شمس وكأنها كنز نادر، قبل أن تعود الغيوم الثقيلة وتعلن بداية ليلة جديدة من الخوف والبرد.

تحرص أم محمد على الجلوس مع الأطفال في الشمس كلما سنحت الفرصة، عل حرارة النهار تعوض قليلاً قسوة الليل، في مشهد يلخص واقع آلاف الجدد والأمهات اللواتي وجدن أنفسهن فجأة في مواجهة الشتاء دون بيت، ودون وسائل تدفئة، ودون قدرة على حماية الصغار.

وتعيش أم محمد مع ابنتها وأحفادها الخمسة، أكبرهم يبلغ 10 سنوات

معاناتهم، كما حدث مع عائلة أبو القنمبر:

«لدينا ثلاثة أطفال صغار، جميعهم مرضوا بسبب الأجواء وقسوة الحياة».

معاناة متكررة لعائلات نازحة

لا تختلف قصة محسن حسونة، المكنى «أبو صالح»، كثيراً؛ إذ نزح مع عائلته من حي الشجاعة إلى أحد مراكز الإيواء في حي الصبرة جنوب غزة، بعد أن نجوا من الموت بسبب القصف والرصاص العشوائي من قوات الاحتلال. لكن المعاناة لاحقتهم، إذ أدت الرياح القوية والأمطار الغزيرة إلى تحطم خيمتهم وغمر الملابس بالمياه، ما وضع العائلة أمام خيارين أحلاهما مرّ: البقاء في المخيم تحت البرد القارس، أو العودة إلى الشجاعة ومواجهة الخطر الداهم.



وقال حسونة: «تقع خيمتي أسفل منحدر، وغمرت مياه الأمطار نصف متر داخل الخيمة، أغرقت الملابس والأمتعة، فسقطت الخيمة وغادرتها. لا نعرف ماذا فعل أمام قسوة الحياة والتثقل، بالكاد استطعنا إيجاد مكان آخر في المخيم، ولم نتوقع أن نغمرنا بالمياه بهذا الشكل».

شتاء قاس على شاطئ البحر

تتفاقم مأساة النازحين على شاطئ البحر وفي منطقة مواصي خان يونس بفعل المناخ الصحراوي القاسي، الذي يزيد من برودة الشتاء، ما أدى إلى اقتلاع آلاف الخيام وغرقها بالمياه، مخلفاً أوضاعاً إنسانية كارثية.

وفي مخيم القادسية، عاش ياسر أبو محسن وعائلته ليلة عصيبة بعد غرق

شتاء قاتل في غزة... خيام النازحين تغرق تحت المطر والبرد القارس

إذ يعيش مع أفراد أسرته المكونة من 11 فرداً داخل خيمة مهترئة، بعد أن دمر الاحتلال منزله في الـ 6 ديسمبر/كانون الأول 2023. ومنذ ذلك اليوم، باتت الخيمة مأوى مؤقتاً تحول إلى معاناة دائمة، خصوصاً في فصل الشتاء. "الليل قاس جداً علينا، البرد لا يطاق"، يقول حمادة لصحيفة «فلسطين»، موضحاً أنهم يحاولون التدفئة بالاتصال ببعضهم البعض. خلال المنخفض الأخير، اخترقت سيول المطر الخيمة من الأسفل، فيما تساقطت المياه عليهم من ثقوب القماش، ليجدوا أنفسهم محاصرين بالماء والبرد معاً.

ويعبر الرجل عن خوفه الدائم على أطفاله قائلاً: «أنا كثير بخاف على أولادي من هذه الحياة القاسية»، مشيراً إلى أن شدة البرد دفعت أبناءه إلى الامتناع شرب المياه، ما تسبب بإصابة بعضهم بمغصٍ كلوي. ويضيف بأسى: «الشتاء كان موسم خير... اليوم صار مصدر خوف بدعي ربنا ألا يأتي».

ويطالب حمادة بتوفير شواذر بشكل عاجل كحد أدنى، إضافة إلى «كرفانات» تقي العائلات من المطر والبرد، مشدداً على أن «الخيمة القماشية، لا تحمي من شيء، ولا تصلح للحياة الآدمية». ساعات رعب أما السيدة الخمسينية منى الظاظا، التي باتت تقيم في خيمة قرب محطة تحلية المياه في دير البلح بعد تدمير منزلها في مدينة غزة، فتصف ليالي المنخفضات الجوية بأنها «ساعات رعب حقيقية». تقول الظاظا لـ «فلسطين»، إن أفراد

وتكسир خيمتهم، وقال: «منذ ساعات الفجر لم أغمض عيني بعدما سقطت الخيمة على رؤوسنا، كما حدث مع كثير من الجيران، فكنا نحفر قنوات أمام الخيام باستمرار لمحاولة تصريف المياه».

ووصف المنخفض الحالي بأنه الأصعب مقارنة بالماضي، مضيفاً: «بعد سقوط الخيمة، نقلت الأبناء إلى خيمة الجيران، وبقوا عندهم حتى الآن بانتظار انحسار المنخفض».

وعلى شاطئ البحر، وصف وليد ديب الوضع بالأسوأ: «عشنا ليلة عصيبة جداً، اقتلعت الرياح خيام الجيران وغمرت مياه البحر خيامنا. قوة الرياح جعلنا قلقين طوال الليل، نحن في صراع ومعاناة شديدة لا يشعر بها أحد».

ضحايا المنخفضات

تعاملت طواقم الدفاع المدني الفلسطيني منذ بداية المنخفض مع 7 حالات وفاة نتيجة انهيارات جرتية لمبان آيلة للسقوط، من بينهم طفل توفي بسبب البرد القارس، ما رفع حصيلة ضحايا الشتاء إلى 31 شهيداً، وفق الرائد محمود بصل، المتحدث باسم الدفاع المدني.

وأكد بصل أن الوضع الإنساني بالغ الخطورة، وأن المباني المتضررة بفعل القصف والدمار لم تعد ملاذاً آمناً للسكان، مع استمرار هطول الأمطار وشدة الرياح، وتدهور أوضاع الإيواء المؤقت. وأضاف أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية، مطالباً بتحرك عاجل لتوفير الحماية للمدنيين، ودعم جهود الإغاثة، وتأمين مستلزمات الإيواء الآمن، تنافياً لسقوط مزيد من الضحايا.

اعتقال زوجة الشهيد يحيى عياش

استهداف ممنهج للمرأة الفلسطينية ومحاولة يائسة لكسر الإرادة

حملة ممنهجة

وأكدت الأسيرة المحررة نسرين أبو كميل أن اعتقال زوجة الشهيد يحيى عياش يندرج بوضوح ضمن حملة إسرائيلية ممنهجة تستهدف النساء الفلسطينيات، لا سيما منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وأوضحت أبو كميل، لصحيفة «فلسطين»، أن الاحتلال صعد خلال هذه الفترة من حملاته ضد الأسرى المحررين، وزوجات الأسرى، وأمهات الشهداء، في محاولة واضحة للنيل من عزيمتهم وثباتهم، مشيرة إلى أن هذه السياسة ليست جديدة، لكنها بلغت مستوى غير مسبوق من التصعيد، ما يعكس حالة التخبط والفشل التي تعيشها حكومة الاحتلال.

وشددت على أن هذا الاعتقال لن يزيد زوجة الشهيد عياش إلا قوة وثباتاً، مؤكدة أن المرأة الفلسطينية خبرت جيداً أساليب الاحتلال القائمة على القمع والتنكيل، وأن محاولات كسر إرادتها باءت بالفشل على مدار عقود طويلة.

وأضافت أن مئات النساء من زوجات وأمهات الشهداء تعرضن سابقاً للاعتقال في إطار سياسة انتقامية تهدف إلى إذلال الشعب الفلسطيني ودفعه للرضوخ لإملاءات الاحتلال، إلا أن النتائج جاءت عكسية، حيث ازداد التمسك بخيار المقاومة وتصاعد الالتفاف الشعبي حولها.

وحذرت أبو كميل من أن سلطات

غزة / جمال غيث:

في تصعيد جديد لنهج القمع الذي تنتهجه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أقدمت قواته على اعتقال زوجة الشهيد القائد يحيى عياش، في خطوة أثارت موجة واسعة من الغضب والاستنكار في الأوساط الفلسطينية والعربية.

ولم يكن هذا الاعتقال صادماً فقط لما يحمله اسم يحيى عياش من رمزية نضالية عميقة في الوعي الفلسطيني، بل لما يعكسه من سياسة ممنهجة تستهدف المرأة الفلسطينية، وتحديدًا زوجات وأمهات الشهداء والأسرى، في محاولة يائسة للنيل من صمود الشعب الفلسطيني وكسر إرادته المتجذرة.

ويأتي هذا الاعتقال، الذي رافقه تباه واضح من الاحتلال بنشر صورة زوجة الشهيد لحظة احتجاجها، ضمن سياق سياسة متعمدة لا يمكن اختزالها في إطار «إجراء أمني» أو «حالة فردية»، بل يكشف عن نهج واضح يستهدف المرأة الفلسطينية باعتبارها عنصراً مركزياً في معادلة الصمود الوطني، وحاضنة للذاكرة النضالية.

فالاحتلال، الذي لم يكتف باستهداف الرجال في ميادين المواجهة أو برههم في السجون، يمدّ يده الغليظة اليوم إلى النساء، محاولاً تحويلهن إلى أدوات للضغط النفسي والمعنوي على العائلات الفلسطينية، وعلى الوعي الجمعي لشعب لا يزال يقدم التضحيات جيلاً بعد جيل.

الاحتلال قد تمضي قدماً في اعتقال المزيد من الأسيرات والمحررات، وزوجات وأمهات الشهداء، ضمن سياسة واضحة المعالم تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني ومنعه من مواصلة مقاومته المشروعة.

كما سلطت الضوء على الأوضاع الإنسانية القاسية التي تعيشها الأسيرات داخل سجون الاحتلال، حيث تفاقمت الانتهاكات منذ السابع من أكتوبر، مع تشديد الإجراءات وسحب الإنجازات التي راكمتها الأسرى عبر سنوات طويلة من النضال.

إفلاس أخلاقي

من جهتها، قالت الأسيرة المحررة استبرق التميمي إن اعتقال النساء الفلسطينيات لا يمكن اعتباره، بأي حال من الأحوال، حوادث فردية معزولة، بل يأتي في إطار سياسة ممنهجة تستهدف كل مكونات الشعب الفلسطيني، من الطفل إلى المسن، ومن الرجل إلى المرأة.

وأشارت التميمي، لمراسل صحيفة فلسطين، إلى أن الاحتلال يتعمد في كثير من الأحيان استهداف شخصيات ذات تأثير وحضور معنوي، مثل زوجة الشهيد يحيى عياش، في محاولة لإحداث صدمة نفسية وردع أي صوت مقاوم.

وأضافت أن نشر صورة «أم البراء» لحظة اعتقالها يعكس حالة اليأس والإفلاس الأخلاقي التي يعيشها الاحتلال، الذي

سعى إلى تقديم الصورة على أنها المزيد من الأسيرات والمحررات، وجاءت بنتائج معاكسة، إذ أثارت موجة واسعة من التعاطف والتفاعل، وأعادت إحياء ذكرى الشهيد يحيى عياش، الحاضرة دوماً في وعي محبي المقاومة وداعميها.

وأكدت أن هذا الاعتقال، وما رافقه من ممارسات قمعية، لن ينال من عزيمة أم البراء أو رمزيتها، بل سيزيدها صبراً وصلابة، ويجعل منها سنداً حقيقياً لأخواتها الأسيرات داخل المعتقلات.

وأشارت إلى أن الاحتلال ينتهج سياسة الإهانة منذ لحظة الاعتقال، مروراً بكل مراحل الأسر القاسية، وما يتخللها من تعذيب وتنكيل، وحتى لحظات الإفراج التي يتفنن خلالها في ممارسة الإذلال، إلا أن هذه المحاولات تصطدم دوماً بصلابة الإرادة الفلسطينية.

حماقة جديدة

من جانبه، اعتبر رئيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الضفة الغربية، زاهر جبارين، أن تباهي جيش الاحتلال باعتقال زوجة الشهيد القائد يحيى عياش يشكل «حماقة جديدة» تعكس حجم التخبط والارتباك الذي تعيشه حكومة الاحتلال.

وأكد جبارين، في تصريح صحفي، أن هذه الممارسات لن تنال من عزيمة زوجة الشهيد، ولن تمس بصورة القائد الذي أذل الاحتلال بعملياته النوعية وكسر هيئته، بل ستسهم في تعزيز

رمزيته في الوجدان الفلسطيني. وشدد على أن استمرار سياسة اعتقال النساء، ولا سيما زوجات وأمهات الشهداء والأسرى، سيقابل بغضب متصاعد من الشبان الفلسطينيين والمقاومين في الضفة الغربية، محذراً من أن هذه الانتهاكات ستترد وبالا على الاحتلال ومستوطنيه.

وأوضح أن جرائم الاحتلال وغطرسته لن تضعف إرادة الشعب الفلسطيني، بل ستعزز روح المقاومة وتصعيد المواجهة في مختلف الساحات، لتتحول هذه السياسات إلى وقود إضافي لاستمرار العمل المقاوم.

إن استهداف النساء ونشر صورهن في لحظات القمع لا يعكس قوة، بل خوفاً عميقاً من رمزية المرأة الفلسطينية ودورها في حماية الهوية الوطنية ونقلها من جيل إلى جيل، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والإنسانية، ويكشف زيف الادعاءات التي يروجها الاحتلال حول «القيم» و«الديمقراطية».

وفي المحصلة، يؤكد اعتقال زوجة الشهيد يحيى عياش أن سياسات القمع الإسرائيلية، مهما تصاعدت، لن تنجح في كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو النيل من عزيمة نساءه، بل ستبقى المرأة الفلسطينية عنواناً للصمود، وشاهدة حية على فشل كل محاولات الإخضاع، وعلى أن خيار المقاومة سيظل متجذراً ما دام الاحتلال قائماً.

سيكلف (إسرائيل) ثمناً خارجياً باهظاً، خاصة في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي ودول غربية طالما بررت سياساتها تحت مظلة «الديمقراطية» و«سيادة القانون». فالدفاع عن قانون إعدام بحق أسرى فلسطينيين سيجعل الرواية الإسرائيلية أكثر هشاشة، ويعزز صورة (إسرائيل) كدولة تمارس عقوبات قاسية تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جانبه، يؤكد المختص في الشأن الإسرائيلي فتحي بوزية أن غالبية مشاريع القوانين المطروحة في الكنيست حالياً تأتي في إطار الدعاية الانتخابية. فالسنة الانتخابية تدفع كل مسؤول، خاصة في معسكر اليمين المتطرف، إلى المزايدة على جمهوره عبر طرح قوانين أكثر تطرفاً بحق الفلسطينيين.

ويوضح بوزية لـ«فلسطين»، أن شخصيات مثل إيتamar بن غفير وبنتسليت سموتريتش تسعى من خلال هذه المبادرات إلى استقطاب الناخبين اليمينيين ورفع نسبة المشاركة لصالحهم، في ظل تراجع حظوظهم وفق معظم استطلاعات الرأي.

ويعتقد بوزية أن فرص تمرير القانون في القراءتين الثانية والثالثة ضعيفة، وأنه موجه أساساً للاستهلاك المحلي. كما يشدد على أن هذه السياسات لن تشكل رادعاً للفلسطينيين، معتبراً أن الشعب الفلسطيني لا يمكن إخضاعه عبر مزيد من القمع والتشريعات العنصرية، بل إن زيادة الضغط غالباً ما تولد مزيداً من الإصرار على المقاومة.

في المحصلة، يكشف مشروع قانون الإعدام عن عمق الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الإسرائيلي، وعن استخدام التشريع كأداة انتخابية وأيديولوجية. وبينما يعتقد مروّجه أنه يعزز «الردع»، تشير المعطيات إلى أنه قد يفاقم الانقسام الداخلي، ويصطدم بالقضاء، ويزيد عزلة (إسرائيل) دولياً، دون أن يحقق الأهداف التي يرفعها اليمين المتطرف شعاراً في معركته الانتخابية المقبلة.



المحكمة العليا في حال إقراره نهائياً، ما سيعمق الأزمة بين السلطين التشريعية والقضائية. كما يشكك شهاب في الذريعة الإسرائيلية القائلة إن الإعدام يشكل أداة ردع، مؤكداً أن الدراسات والتجارب التاريخية تثبت عكس ذلك. بل إن تنفيذ أحكام الإعدام العلنية قد يحول المقاومين إلى رموز، ويمنحهم بعداً أسطورياً، ما قد يشجع على استمرار المقاومة بدلاً من كبها.

ويذكر بأن (إسرائيل) تمارس فعلياً ما يسمى «القتل الميداني» خارج إطار القانون، لكن تحويل ذلك إلى سياسة رسمية عبر تشريع الإعدام سيحمل تبعات سياسية وأخلاقية أكبر.

على الصعيد الدولي، يرى شهاب أن إقرار القانون

«وصارم» في مواجهة الفلسطينيين.

ويوضح شهاب لصحيفة «فلسطين»، أن اليمين المتطرف بما فيه شخصيات توصف بالفاشية والعنصرية، يوظف هذا القانون لحشد قاعدته الانتخابية ورفع شعبيته، لا سيما في ظل تراجع الثقة الشعبية بعد إخفاقات سياسية وأمنية داخلية.

ويشير شهاب إلى أن أخطر ما في مشروع القانون هو ما يتضمنه من محاولة لتسريع إجراءات تنفيذ الإعدام خلال فترة زمنية قصيرة، بما يقوض عملياً ضمانات المحاكمة العادلة، ويفتح الباب أمام صدام مباشر مع المحكمة العليا الإسرائيلية.

وحسب تقديره، فإن القانون يشكل اعتداءً على مفهوم استقلال القضاء، ومن المرجح أن ترفضه

غزة/ نور الدين صالح:

ضمن حالة التخبط والارتباك السياسي التي تعيشها حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرفة في الوقت الراهن، ذهب الكنيست الإسرائيلي إلى إقرار قانون يتيح محاكمة منفذي هجوم السابع من أكتوبر بالقراءة الأولى، إضافة إلى حرمانهم بشكل دائم من أي فرصة للإفراج عنهم ضمن صفقات تبادل أسرى مستقبلية.

وعلى الرغم من أن القانون لم يستكمل بعد قراءته التشريعية فإن دلالاته السياسية تتجاوز إطاره القانوني وتفتح الباب أمام أسئلة عميقة تتعلق بطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، ومستقبل الصراع ومكانة دولة الاحتلال دولياً، وفق ما يرى محللون.

وأمس، صدّق الكنيست بالقراءة الأولى ودون أي معارضة على مشروع قانون ينظم محاكمة المشاركين في هجوم السابع من أكتوبر، بما في ذلك عناصر حركة حماس والمتعاونين معهم، مع إتاحة فرض عقوبة الإعدام ومنع الإفراج عنهم في صفقات مستقبلية، حسبما نشر موقع «القناة 14».

ووفق الموقع، فقد حظي مشروع القانون بتأييد 19 نائباً، وينص على إنشاء محكمة خاصة يرأسها قاض متقاعد، تعمل خارج إطار الجهاز القضائي القائم، وتُمنح صلاحية النظر في ما تُسمى «جرائم خطيرة، من بينها جرائم الإبادة الجماعية، وانتهاك سيادة الدولة ومساعدة العدو زمن الحرب، والجرائم الإرهابية»، على حد زعمهم.

دعاية انتخابية

يرى الكاتب والمحلل السياسي أمجد شهاب أن هذا القانون يشكل أداة سياسية بالدرجة الأولى، ويأتي في سياق التحضير المبكر للانتخابات الإسرائيلية المتوقعة عام 2026. فتمزيقه بالقراءة الأولى يعزز خطاب اليمين المتطرف ويخدم أجندته الأيديولوجية، عبر تقديم نفسه كتيار «حاسم»

محمد إبراهيم المدهون



#رسالة_قرآنية_من_محركة_غزة

{وَلَا تَجَسَّسُوا}

(الحجرات: 12)

الخيانة بالعمالة مع المحتل الغاصب ليست زلة عابرة ولا خطيئة فردية، بل جريمة مركبة تطعن الدم والهوية والعقيدة معاً، ونقض صريح للعهد مع الله والوطن. كيف لا، والله تعالى يقول: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ}، ويحذر بوضوح: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}. فالخيانة ليست فقط سقوطاً أخلاقياً، بل انحداراً إلى درك لا قيام بعده.

إن العميل لا يكون مجرد فرد ضال، بل يتحوّل إلى خنجر مسموم يُغرس في ظهر شعب ما زال يصارع من أجل كرامته وحريته، ومن أجل القدس وأقصاها. وهؤلاء ليسوا إلا طابوراً خامساً وأدوات قدرة بيد المحتل، وقد حسم القرآن الموقف منهم بقوله: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}، وقوله جل شأنه: {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}.

لقد باع الخونة دماء الشهداء وأحلام الأمة بثمان بخص، تحت سطوة الترهيب أو غواية التزغيب، غير مدركين أن مكربهم سيرتد عليهم، كما قال تعالى: {وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ}. ومن هنا، لم تكن مواجهة العملاء خياراً تكتيكياً، بل واجباً شرعياً ووطنياً لحماية ظهر المقاومة وصون المجتمع من الانهيار الداخلي.

ومنذ عام 1948، انتهج الاحتلال الصهيوني سياسة الإسقاط كأحد أخطر أسلحته، مستغلاً ضعف البشر وحاجاتهم، في ممارسة لأخلاقية لا إنسانية. وفي مقابل ذلك، خاضت المقاومة الفلسطينية معركة أمنية شاقة، امتثالاً لقوله تعالى: {وَأَعِزُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ}، فكانت اليقظة، والكتمان، وبناء الثقة الداخلية، جزءاً أصيلاً من مفهوم القوة.

وجاءت معركة طوفان الأقصى لتشكّل ملحمة أمنية كبرى، أربكت منظومة الاحتلال، وحرمتها من القدرة على الاستشعار المسبق، وأكدت أن من ينصر الله ينصره الله، كما وعد سبحانه: {إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ}.

وفي محركة غزة المستمرة، ورغم الجغرافيا الصغيرة المكشوفة، والمراقبة الأمنية العالمية، فشل الاحتلال في الوصول إلى قادة المقاومة ورجالها، ولم يحصد إلا أعداداً محدودة من الأسرى، في هزيمة أمنية مدوية. ومع هذا العجز، لجأ إلى تكثيف محاولات الإسقاط، مستغلاً الوجد والدم، غير أن صفوف المقاومة بقيت أصلب من أن تُتخترق، لأن الله مع الصابرين.

ومن هنا، فإن النداء الصادق إلى أبناء شعبنا يتجدد: تحضنوا بالله، وامتشلوا لأمره الواضح القاطع: {وَلَا تَجَسَّسُوا}. فالتجسس خيانة، والخيانة عاقبتها خسران الدنيا والآخرة، وقد بيّن القرآن مآل أهلها: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ}. وحتى من أحسن الظن بالعدو، كما في قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه، لم يُترك فعله دون عتاب، ليدرك المؤمنون خطورة تسريب المعلومة في معركة مصيرية. إنها معركة وعي قبل أن تكون معركة سلاح، وامتحان صدق قبل أن تكون مواجهة ميدان. {مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ}، ثبتوا فلم تُسقطهم المحارق، ولم تتل منهم أدوات الإسقاط، لأنهم علموا أن الله لا يضع من نصره.

أما الخونة، فليعلموا أن الله قال كلمته الفصل: {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ}، وأن الجزاء آت لا محالة: {سَيَجْزِيهِمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}.

فطوبى لمن صان العهد، وحفظ الظهر، وسار في طريق التحرير صابراً صادقاً، {وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}.

غزة بين مطرقة الكارثة الإنسانية وسندان التحول السياسي



محمد مصطفى شاهين

”

يبدو أن حركة حماس تقف لترسم خارطة طريق وطنية جديدة بـ«تجاوز الماضي دون حرق الجسور معه»، إذ تشير تصريحات الناطق باسمها حازم قاسم إلى إرادة للخروج من عباءة الحكم بعد ثمانية عشر عاماً من التجربة المركبة، في لحظة يمكن تسميتها «الفجر السياسي الوطني الجديد»، تتطلب مسؤولية المثقفين ورؤية تكامل وطني بعيداً عن الدعاية الحكومية. في هذه اللحظة التاريخية، تتقاطع المأساة الإنسانية مع الجهد السياسي، فالأولوية تبقى إنقاذ الحياة أولاً، لكن الحقيقة تبقى معلقة على جدران الخارج، وتحديدًا بوابة الإدارة الأمريكية التي تمارس دور الراعي الخفي ما يجعل النتائج رهينة مزاج السياسة لا عقل الواقع. إنها مرحلة انتقالية تتطلب وعياً تاريخياً يُدرك أن ما بعد السلطة ليس فراغاً، بل إما مشروع وطني جامع أو تكرار مأساوي للفصل نفسه بممثلين جدد، والنجاح يتوقف على إرادة وطنية موحدة وضغط عربي ودولي يفرض احترام الحقوق، قبل أن تتحول غرة إلى مأساة تاريخية لا تمحى.

كامل لقدرته على البناء والإبداع. من هنا يصح تصدير هذه الحقائق إلى الرأي العام الدولي أمراً حاسماً، فالقضية الإنسانية وحدها قادرة على تحريك الضمير العالمي وكسر جدار الصمت الذي ينتجه تصنيع الرضا عبر فلاتر الإعلام والإعلام المهيمن. المطالبة العاجلة بإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية والمساعدات الإغاثية والكرفانات ليست رفاهية، بل ضرورة لإنقاذ أرواح، إلا أن العقبات الإسرائيلية تحول دون وصولها الكافي، ما يعمق الخطر في سياق يشبه التدخل الإنساني المزيف والوهم الضروري. في الوقت نفسه، تُجرى في القاهرة لقاءات الفصائل الفلسطينية لترتيب المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، مع التركيز على تشكيل لجنة إدارية تكنوقراطية فلسطينية خالصة، بعيداً عن الوصاية الخارجية وسيطرة النخبة الحاكمة. حركة المقاومة الإسلامية *حماس تؤكد أنها قدمت كل ما يلزم لدعم الاتفاق، وتصر على إدارة فلسطينية بعيدة عن أي هيمنة أمريكية أو قمع المعارضة، مع السعي لتوافق وطني* يفتح الباب لإعادة الإعمار الحقيقي.

في قطاع غزة، تتفاقم الكارثة الإنسانية يوماً بعد يوم، حتى أصبحت واقعاً يفوق حدود الوصف التقليدي، في إطار هيمنة إسرائيلية وإمبريالية ممنهجة تتجلى في الاستعمار الجديد. وسط شتاء قارس يضرب خيام النازحين المتهاكلة، والأمطار الغزيرة تحول الأرض إلى مستنقعات طينية، في حين يفتقر غالبية السكان إلى أبسط مقومات الحياة: ماء نظيف، غذاء كاف، دواء، ومأوى لائق. وسط تفشي الإنفلونزا الحادة والأمراض التنفسية بين الأطفال والنساء والشيوخ في عموم القطاع، مع غياب وسائل الدفء ونقص حاد في العلاج، وتحول كل منخفض جوي إلى كارثة إضافية، تتكرر مراراً أمام تداعياتها على المخيمات المكتظة بالنازحين.

هذا الواقع ليس أزمة عابرة، بل هو تهديد صعب يمتد إلى كل العائلات الفلسطينية، يعكس عقاباً جماعياً وتجويعاً ممنهجاً يشبه نموذج الدعاية الذي يُبرر الإمبريالية ويخفي الكذب الممنهج. الطفل الذي ينام جائعاً في برد الشتاء، والمريض الذي يفتقد الدواء، يُبنى عليهما جيل يحمل جرحاً عميقاً قد يمتد عقوداً، إننا أمام عملية تآكل بطيء للإنسانية الفلسطينية، تهدد بفقدان جيل

سلام على الورق.. حرب على الأرض: واشنطن تُهندس الوصاية و"إسرائيل" تُفجر الهدنة



د. أميرة فؤاد النحال

”

جاء قرار حلّ الحكومة في غزة وتوجيه المؤسسات للجهوزية لتسليم مهامها للجنة تكنوقراط فلسطينية ليشكل لحظة سياسية فارقة، لا يمكن قراءتها خارج سياق الاشتباك المفتوح على مستقبل القطاع، قرار يبدو في ظاهره إدارياً، لكنه في جوهره فعل سيادي استباقي، يُعيد ترتيب المشهد من موقع الفعل. المقاومة التي التزمت بالهدنة التزاماً صارماً ولم ترتكب أي خروقات ميدانية، قدّمت نموذجاً نادراً في الانضباط السياسي تحت النار، وفي مقابل ذلك، يواصل الاحتلال سياسة القصف والاغتيال والتجويع وإغلاق المعابر، في معادلة تكشف بوضوح من هو الطرف الذي يحترم الاتفاقات، ومن هو الطرف الذي يتعامل معها بوصفها هدنة تكتيكية لإعادة التموضع العسكري. حلّ الحكومة لا يعي الانسحاب من المشهد السياسي، هو تصرف مدروس يُعبر عن إعادة تموضع سيادي في مواجهة مشاريع المصادرة الدولية، هو قرار يهدف إلى قطع الطريق على فرض إدارة مفروضة من الخارج، وإبقاء مفاتيح القرار داخل البيت الفلسطيني، ولو بصيغة انتقالية.

الاجتثاث العسكري بالتجفيف المجتمعي، إنها سياسة النار المؤجلة: لا سلام يُتّبع حياة، ولا حرب تُحسم، بل استنزاف طويل المدى يعيد تشكيل غزة كمنطقة منكوبة دائمة. ازدواجية الخطاب الأمريكي بين السياسة والسلاح الولايات المتحدة لا تقف على مسافة واحدة من الدم الفلسطيني، هي تدبره ضمن حسابات النفوذ، خطاب إنساني في المؤتمرات، وسلاح في الميدان، بيانات تهدئة في العلن، وغرف عمليات في السر، هكذا تُدار غزة بين وجهين لعملة أمريكية واحدة: وجه يتحدث عن إعادة الإعمار، ووجه يوقع صفقات الذخيرة. واشنطن تُمثّل وسيطاً مسلحاً يفاوض من موقع الشريك العسكري للاحتلال، فكيف لمن يزود القاتل بالسلاح أن يكون ضامناً لوقف إطلاق النار؟ وكيف لمن يستخدم المساعدات كورقة ضغط أن يكون راعياً لحقوق الإنسان؟

في المعادلة الأمريكية، تتحول المعاناة الإنسانية إلى أداة تفاوضية، ويُختزل الشعب الفلسطيني إلى ملف إغاثي، وتُعاد صياغة القضية كأزمة إنسانية لا لقضية تحرير وطني، تُدار المساعدات كما تُدار الصفقات، ويُقاس حجم الألم بميزان المصالح، ويُستخدم الحصار كورقة ابتزاز سياسي.

غزة نموذج للمستقبل الفلسطيني في غزة اليوم هي مرآة للمستقبل الفلسطيني بأكمله، ما يُراد لها أن تكونه اليوم، سيُراد لفلسطين أن تكونه غداً؛ إما كياناً منزع السيادة تُدار شؤونه عبر لجان دولية، أو مشروع تحريري يُدار بإرادة وطنية مستقلة. السؤال المركزي لم يعد: كيف نوقف الحرب؟ إنما: كيف نمنع مصادرة نتائج الصمود؟ كيف نمنع تحويل التضحيات إلى أوراق تفاوض؟ وكيف نحمي الدم من أن يُستثمر سياسياً ضد أصحابه؟ مستقبل الحكم الفلسطيني يقف على مفترق طرق حاسم: إما سلطة خدمات بلا قرار، تُدار بمنطق البنك الدولي لا بمنطق التحرير الوطني، أو قيادة مقاومة تعيد تعريف الدولة بوصفها أداة تحرير لا إدارة احتلال. غزة، التي صمدت تحت القصف والحصار والتجويع، تكتب اليوم نموذجاً جديداً في معادلة التحرير: نموذج الشعب الذي لا يفاوض على دمه، ولا يساوم على سيادته، ولا يقبل أن يُدار من الخارج. إنها معركة على المستقبل، معركة على القرار، وليس فقط على المعابر، معركة على تعريف فلسطين في النظام الدولي: هل هي قضية شعب تحت الاحتلال، أم ملف إغاثي تحت الوصاية؟ وهنا، تحديداً، تكتب المعركة القادمة..

غزة اليوم تقاتل من أجل موقعها في التاريخ، فهي لا تصمد من أجل شحنة مساعدات، هي تصمد من أجل حقها في القرار، ولا تفاوض على وقف إطلاق نار مؤقت، تفاوض على كسر معادلة الوصاية الدائمة. لكن غزة التي أفشلت مخططات الإخضاع بالقوة، قادرة على إفشال مشاريع المصادرة بالسياسة، غزة التي صمدت في معركة الوجود، قادرة على أن تنتصر في معركة السيادة، وغزة التي كسرت أسطورة الجيش الذي لا يُقهر، قادرة على كسر وهم السلام الأمريكي. هذه ليست معركة إعادة إعمار وخدمات ومؤسسات، هذه معركة إعادة تعريف فلسطين، معركة قرار وسيادة، وغزة كما كانت دائماً، ليست هامش القضية، هي قلب فلسطين النابض.

الإعمار، والاستقرار، وبناء المؤسسات. من الانتداب البريطاني الذي مهد لزعم الكيان، إلى الانتداب الأمريكي الذي يسعى اليوم إلى حمايته من تبعات جرائمه، تتكرر المعادلة ذاتها: فلسطين تُدار وتُضبط ويُعاد تعريفها كملف إنساني لا كقضية شعب تحت الاحتلال.

تفكيك الحكومة في غزة، قرار سيادي أم استجابة لميزان القوة الدولي؟ في خضم هذا المشهد المتفجر، جاء قرار حلّ الحكومة في غزة وتوجيه المؤسسات للجهوزية لتسليم مهامها للجنة تكنوقراط فلسطينية ليشكل لحظة سياسية فارقة، لا يمكن قراءتها خارج سياق الاشتباك المفتوح على مستقبل القطاع، قرار يبدو في ظاهره إدارياً، لكنه في جوهره فعل سيادي استباقي، يُعيد ترتيب المشهد من موقع الفعل.

المقاومة التي التزمت بالهدنة التزاماً صارماً ولم ترتكب أي خروقات ميدانية، قدّمت نموذجاً نادراً في الانضباط السياسي تحت النار، وفي مقابل ذلك، يواصل الاحتلال سياسة القصف والاغتيال والتجويع وإغلاق المعابر، في معادلة تكشف بوضوح من هو الطرف الذي يحترم الاتفاقات، ومن هو الطرف الذي يتعامل معها بوصفها هدنة تكتيكية لإعادة التموضع العسكري.

حلّ الحكومة لا يعني الانسحاب من المشهد السياسي، هو تصرف مدروس يُعبر عن إعادة تموضع سيادي في مواجهة مشاريع المصادرة الدولية، هو قرار يهدف إلى قطع الطريق على فرض إدارة مفروضة من الخارج، وإبقاء مفاتيح القرار داخل البيت الفلسطيني، ولو بصيغة انتقالية. في هذا السياق، تبرز المقاومة كفاعل سياسي يعيد تعريف مفهوم الدولة تحت الاحتلال: دولة تُقاس بقدرتها على حماية قرارها؛ وتُبنى بصون السيادة الوطنية؛ وتُدار بإرادة شعب يقاوم الإبادة.

*غزة اليوم ليست في مرحلة "ما بعد الحرب"، إنما في قلب معركة على شكل المستقبل الفلسطيني: إما مشروع تحريري يُدار من الداخل، أو مشروع وصاية يُفرض من الخارج، وبين هذا وذاك، تكتب المقاومة فصلاً جديداً في معادلة السياسة تحت القصف.

كيف يدير الاحتلال سياسة النار المفتوحة تحت غطاء التهديد؟ في التجربة الفلسطينية، لم تكن الهدنة يوماً مساحة لالتقاط الأنفاس، عندما نقول هدنة، هذا يعني أنّ ساحة اختبار جديدة لأدوات القتل المؤجل فتحت، والاحتلال ينظر إلى التهديد بوصفها فرصة تكتيكية لإعادة التموضع، وإعادة فرز الأهداف، وإعادة توزيع النيران على إيقاع سياسي محسوب.

ما يجري في غزة اليوم سياسة ممنهجة تُدار بعقيدة عسكرية ترى في الهدنة مرحلة تحضير للضربة التالية، من قصف انتقائي، اغتيالات مدروسة، استهداف للبنية المجتمعية، وحصار يتغذى على الزمن، في معادلة تقوم على استنزاف الحياة بجانب استهداف المقاتلين.

الاحتلال يتصرف ككيان فوق القانون الدولي، محصّنة بالقيمتو الأمريكي، وحماية بمنظومة إفلات من العقاب، ومُعاد تدوير جرائمها في تقارير أممية بلا آليات مساءلة، من قتل الصحفيين إلى استهداف المستشفيات، ومن تجويع المدنيين إلى قصف مراكز الإيواء، تتراكم الجرائم بلا رادع، وتُغلق الملفات بلا محاسبة.

في هذا السياق تتحول الهدنة إلى أداة حرب باردة، تُدار فيها المعركة على جربات، ويُستبدل فيها الاجتياح الشامل بالقضم المتدرج، ويُستبدل فيها

في اللحظة التي ترفع واشنطن راية السلام فوق ركاب غزة، تُشهر «تل أبيب» فوهات مدافعها في وجه أي احتمال للهدنة، مشهد مزدوج تتقاطع فيه هندسة الوصاية الأمريكية مع انفلات الاحتلال الصهيوني من أي التزام قانوني أو أخلاقي، في معادلة تقوم على إدارة الصراع لا إنهائه، وتدوير النار لا إطفائها.

إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عزمه تشكيل «مجلس سلام» لقطاع غزة لا يمكن قراءته خارج سياق إعادة إنتاج الهيمنة بصيغة إنسانية مزيفة، تُسوّق الاحتلال باعتباره طرفاً في عملية سياسية، لا كقوة استعمارية تمارس حرب إبادة مفتوحة، في المقابل يتقدم قرار المقاومة بحلّ الحكومة في غزة وتوجيه المؤسسات للجهوزية لتسليم مهامها للجنة تكنوقراط فلسطينية باعتباره فعلاً سيادياً استباقياً، يقطع الطريق على مشاريع الانتداب الدولي المقنع، ويعيد تعريف مفهوم الانتقال السياسي تحت النار.

لكن *بينما تُدار غزة على طاولة الغرف المغلقة في واشنطن، تُدار دماء أهلها على الأرض بقرار صهيوني منفلت من أي ضوابط*، خروقات متواصلة، اغتيالات ممنهجة، قصف انتقامي، وحصار يتغذى على سياسة العقاب الجماعي، في ظل هدنة بلا ضامن و سلام بلا سيادة.

هنا، لا يعود السؤال: هل يُراد لغزة أن تدخل مرحلة سلام؟ السؤال النابع من الواقع الحقيقي يقول: أي سلام يُصاغ فوق المقابر الجماعية؟ وأي دولة تُبنى تحت جنازير الدبابات؟ وأي وصاية تُقدّم بوصفها خلاصاً بينما هي إعادة إنتاج للاحتلال بأدوات ناعمة؟

غزة اليوم مختبر لإعادة هندسة القضية الفلسطينية، بين مشروع أمريكي لإدارة الركاب، واحتلال يراكم الجرائم، ومقاومة تعيد ترتيب المشهد السياسي من موقع الفعل لا ردّ الفعل.

مجلس سلام أم مجلس وصاية؟ حين نتحدث واشنطن عن «مجلس سلام» لغزة، فهي لا تستدعي مفردة السلام من معجم القانون الدولي، هي تستدعيه من قاموس الهيمنة المُقنّعة، سلام يُراد له أن يكون إدارة للركاب لا لإنهاء للاحتلال، وضبطاً للميدان لا تحريراً للأرض، إنه سلام الصيغة الأمريكية: هندسة سياسية فوق أنقاض الإبادة، تُدار فيها غزة كملف أمني-إنساني لا كقضية تحرير وطني.

المشروع المطروح لا يتفصل عن تقليد استعماري قديم يقوم على إعادة التموضع بدل الانسحاب، وعلى تبديل الجنود بالخبراء، والدبابات باللجان، والاحتلال المباشر بالوصاية الدولية، ما يجري تسويقه بوصفه «مرحلة انتقالية» ليس سوى انتداب جديد بثوب تكنوقراطي فلسطيني منزوع السيادة، تُدار فيه المؤسسات بلا قرار، وتدار الحياة بلا أفق، وتدار السياسة تحت سقف الاحتلال.

الحديث عن «إدارة غزة ما بعد الحرب» يفترض ضمناً أن الحرب انتهت، بينما الوقائع الميدانية تؤكد أن الاحتلال ما زال يدير سياسة النار المفتوحة: قصف لا يتوقف، اغتيالات ممنهجة، شهداء يرتقون يومياً، معبر مغلق على مرأى ومسمع من واشنطن، وحصار يُستخدم كسلاح تفاوضي لا كجرime حرب مستمرة.

في هذا المشهد، تبدو الولايات المتحدة شريكاً في هندسة المشهد الجديد: إدارة الدم بالسياسة، وإدارة السياسة بالقوة، وإعادة إنتاج السيطرة الصهيونية بصيغة دولية ناعمة، هكذا تتحول غزة إلى مختبر للوصاية المعاصرة، حيث يُعاد تدوير الاستعمار تحت عناوين إعادة

طبيب تحت القيد وأطفاله ينتظرون.. حكاية اعتقال أحمد الكحلوت

غزة/ جمال غيث:

يحمل الفتى حسن أحمد الكحلوت (16 عاماً) صورة والده، الدكتور أحمد الكحلوت، المدير الطبي لمجمع مستشفى كمال عدوان، ولا يفارقها، مطالباً بالإفراج الفوري عنه، بعد أن اعتقله الاحتلال الإسرائيلي أثناء تأديته لواجبه الإنساني داخل المستشفى، وهو يقدم الخدمات الطبية للجرحى والمرضى شمالي قطاع غزة. ويعيش أبناء الدكتور الكحلوت حالة من القلق والخوف الدائم على مصير والدهم؛ إذ لا يتوقف شقيقه الأصغر، حسين الكحلوت (13 عاماً)، عن السؤال عنه، محاولاً الحصول على أي معلومة تطمئن قلبه، في ظل مخاوف حقيقية من تعرّض والده للإعدام الممنهج داخل سجون الاحتلال، كما جرى مع عدد من الأسرى الفلسطينيين.

أمام أنظار العالم

وتعود تفاصيل الاعتقال إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2023، حين اقتحمت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي شمالي قطاع غزة، واجتاحت مستشفى كمال عدوان، واعتقلت الدكتور الكحلوت من داخل المستشفى أثناء مباشرته عمله الطبي والإنساني، بصفته مديراً طبياً للمستشفى آنذاك، في مشهد وثّقه عدسات الكاميرات وأمام أنظار العالم.

ويؤكد نجل المعتقل أن الاحتلال نقل والده بين عدة سجون ومراكز احتجاز، قبل أن يستقر به المطاف في سجن «الرملة»، دون توجيه أي تهمة رسمية بحقه،

ودون السماح لعائلته أو لمحامييه بزيارته أو الاطمئنان على وضعه الصحي.

ويطالب نجله حسن المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإنسانية بالتحرك العاجل للإفراج عن والده، مؤكداً أنه طبيب لم يرتكب أي جرم، وأن اعتقاله جاء فقط لأنه كان يؤدي واجبه الإنساني في علاج الجرحى، في وقت تكفل فيه القوانين الدولية حماية الطواقم الطبية وضمان حقها في ممارسة عملها أثناء الحروب والنزاعات.

ويتساءل بحرقه: «أين العالم؟ وأين القانون الدولي الذي يتغنى بحماية الأطباء؟ لماذا يُترك والذي وغيره من الأطباء فريسة للاعتقال والتعذيب؟»، مشيراً إلى أن العائلة تعيش على أمل الإفراج عنه، وتنتظر كل ساعة خبراً يعيد له حريته.

ملائكة الرحمة

من جانبه، قال فتحي الكحلوت، شقيق الدكتور أحمد الكحلوت، إن اعتقال شقيقه يأتي في سياق استهداف ممنهج للطواقم الطبية، بهدف إلى كسر صمودها، وشل المنظومة الصحية، ودفع السكان إلى النزوح القسري من شمال قطاع غزة إلى جنوبه.

وأضاف الكحلوت، لصحيفة «فلسطين»، أن شقيقه اعتُقل أمام الكاميرات الدولية وأمام العالم أجمع، وهو يقدم خدمة طبية وإنسانية للمرضى والجرحى، خلال واحدة من أشنع حروب الإبادة الجماعية التي يتعرض



لها قطاع غزة، معتبراً أن ما جرى جريمة مكتملة الأركان وانتهاكاً صارخاً لكل المواثيق الدولية. وأعرب عن خشيته الشديدة على حياة شقيقه، في ظل ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون من تعذيب وقتل

داخل سجون الاحتلال، مطالباً العالم الذي يدّعي الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتحرك الجاد للإفراج عن جميع أفراد الطواقم الطبية المعتقلين، وعلى رأسهم الدكتور أحمد الكحلوت.

وأوضح أن الاحتلال، منذ لحظة الاعتقال، لم يصدر أي معلومات رسمية تطمئن العائلة على مصير شقيقه، كما رفض السماح لمحامي الدفاع بزيارته، في انتهاك واضح للحقوق القانونية والإنسانية للأسرى. وأشار إلى أن بعض الأسرى المحررين أكدوا للعائلة أن الدكتور الكحلوت لا يزال حياً ومعتقلاً داخل السجون الإسرائيلية، إلا أن مشاهد الفيديوها والصور المسربة من داخل المعتقلات تزيد من مخاوفهم عليه وعلى باقي الأسرى الفلسطينيين.

وتساءل الكحلوت باستغراب: «هل أصبح مصير ملائكة الرحمة، الذين ينقذون أرواح الجرحى، هو الاعتقال والتعذيب؟ أين المؤسسات الدولية؟ أين أطباء بلا حدود؟ وأين المنظمات الطبية والحقوقية مما يجري بحق أطبائنا؟».

وبحسب معطيات رسمية صادرة عن وزارة الصحة في غزة، فقد اعتقل الاحتلال الإسرائيلي، خلال عامين من حرب الإبادة، 362 من أفراد الطواقم الطبية، بينهم 88 طبيباً، و132 ممرضاً، و72 مساعداً طبياً، و47 إدارياً، وسط تحذيرات متزايدة من تدهور أوضاعهم الصحية والإنسانية داخل سجون الاحتلال.

ويؤكد مختصون أن استمرار الصمت الدولي يشجع الاحتلال على المضي قدماً في جرائمه بحق القطاع الصحي، في واحدة من أخطر الانتهاكات التي تهدد ما تبقى من المنظومة الطبية في قطاع غزة.

المنع الإسرائيلي للإيواء يحصد الأرواح بغزة

عائلة حمودة.. في خيمة الموت انتهى طم لم الشمل



غزة/ نبيل سنونو:

عند منتصف الليلة قبل الماضية، كانت الطفلة ريماس حمودة (14 عاماً) تحتمي، لا بأقمشة الخيمة، بل بحلم لم الشمل قريباً مع أبيها المغترب بلال.

ومع اشتداد الرياح قرب شاطئ البحر، لاحق الكابوس ريماس والدتها وجدها: اقتلاع الخيمة أو الغرق بمياه الأمطار، لكنهم لم يتوقعوا أن يسقط جدار ويودي بحياتهم جميعاً.

«كان سقوط الجدار مثل الصاعقة...»، بهذه الكلمات يصف عبد حمودة الحادثة التي أدت إلى استشهاد والده (72 عاماً) وزوجة أخيه «دعاء» (40 عاماً) وطفلتها الوحيدة.

كان المسن حمودة ودعاء وريماس يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، في ظلال خيمة نزوح قسري غرب غزة، بينما يقتحم المنخفض الجوي أرجاء المدينة.

غط جميعهم في النوم، وفي داخل كل منهم شعور مختلط، وتربح لما يمكن أن يؤول إليه مسار المنخفض الجوي، لاسيما مع توالي أنباء استشهاد مواطنين من جراء المنخفضات الجوية التي ترافق كارثة إنسانية ناجمة عن

المنع الإسرائيلي للإيواء.

أمام ثلجات الموتى بمجمع الشفاء الطبي غرب غزة، تلعثت كلمات «عبد»، الذي كان يمسك دموعه بالكاد، قبيل الصلاة على جثامين الشهداء الثلاثة.

«في ظل البرد القارس والرياح انهار جدار من صالة أفراح ملاصقة للخيمة فوقهم». يقول عبد لصحيفة «فلسطين»، مضيفاً: هذا هو الحال المأساوي لكل من في الخيام بغزة.

على بعد 150 متراً من خيمة أبيه، يقيم عبد هو الآخر في خيمة نزوح. هرع إليه ابن أخيه ليبلغه النبأ الأليم: «سقط الجدار على خيمة سيدي». دون وعي انطلق عبد صوبهم، يلهث في الشوارع المغمر بالمياه والصرف الصحي، لمعرفة مصيرهم.

في تلك اللحظة، لم يمهل الموت المسن محمد ودعاء وريماس كثيراً. لقد فارقوا الحياة على الفور.

حضر فريق الدفاع المدني وانتشل جثامين الشهداء الثلاثة من تحت الجدار المنهار، رغم ضعف الإمكانيات.

يصف عبد المشهد بأنه «صعب جداً»: «كانت ليلة عاصفة لم أُنم فيها. انتظرت تحسن الطقس، فجاءني نبأ فاجعة أبي».

وقبل شهرين، استشهد نجل عبد في قصف إسرائيلي لخيمة نزوحه، كما استشهد أخوه في بداية حرب الإبادة الجماعية.

نكأ ذلك جراحا نازفة من العائلة التي دمر الاحتلال منزلها في مخيم جباليا شمال قطاع غزة. يقول عبد: «إنه تشريد قسري من منطقة لمنطقة من الشمال للجنوب ومن الجنوب لغزة. على هذا الحال ما لنا إلا أن نصبر ونحتسب».

لكن المعاناة تفاقم، مع حرمان الاحتلال النازحين ومنهم عائلة حمودة من الكرفانات

كحل مؤقت لحين إعادة إعمار القطاع. ومنذ دخول فصل الشتاء، استشهد 7 مواطنين جراء البرد، و24 آخرون نتيجة انهيارات المنازل، فيما انجرفت 7000 خيمة خلال يومين، بحسب بيان للمكتب الإعلامي الحكومي أمس.

يناشد عبد، العالم و«أصحاب الضمائر الحية» أن ينظروا لحال الأهالي في غزة، مشيراً إلى أن الخيمة لا تحمي من برد ولا رياح.

وفي مجمع الشفاء، حيث انسكبت الدموع من النسوة والرجال، ودعوا المسن محمد ودعاء وريماس. كانت اللحظة الأخيرة قبل أن يواروا الثرى.

انطقاً حلم ريماس في احتضان أبيها، وانتظار دعاء لقاء زوجها، الذي بات وحيداً، يبحث عن يداوي وجعه.

شلل نصفي وفقدان رزق.. معاناة محمد الخطيب التي لا تنتهي

غزة/ هدى الدلو:

لم يكن محمد ثابت الخطيب (37 عاماً) يتخيل أن كل ما بناه على مدار سنوات عمره سينهار في لحظات، هو أب لثلاثة أطفال، حملهم على كتفيه وفر بهم من جحيم الحرب مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تاركاً خلفه منزلاً مهدداً ومحلاً متواضعاً للحلاقة كان يمثل مصدر رزقه الوحيد.

في الأيام الأولى للحرب، قصف الاحتلال محله الكائن في أحد أحياء غزة، ليُحرم من عمله ويفقد مصدر دخله الوحيد، ويجد نفسه نازحاً إلى مخيم النصيرات وسط القطاع.

كان قلبه مثقلاً بالهم، وعيناه لا تفارقان صورة أطفاله الصغار الذين لم يفهموا بعد لماذا تحول كل شيء فجأة إلى رمال.

يقول الخطيب لصحيفة فلسطين: «في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وبينما أحاول التكيف مع واقع النزوح القاسي، قصف الاحتلال منزلاً مجاوراً للبيت الذي لجأت إليه، دوى الانفجار، وتناثرت الشظايا، وعمّ الصراخ، وكنت من بين المصابين».

حمله المسعفون إلى مستشفى العودة، وهناك، وبعد فحص طبي سريع، صُدم الجميع بإعلان أنه في عداد الشهداء.

أصيب محمد بشظايا متفرقة في أنحاء جسده كافة، من رأسه حتى قدميه، إذ لم تترك قوة الانفجار له فرصة للنجاة، رغم أنه لم يكن داخل الهدف المباشر، في مشهد متكرر يعكس مدى الاستهتار الإسرائيلي بأرواح المدنيين.

تقول زوجته روان الخطيب، بصوت مخنوق وهي تستعيد تفاصيل ذلك اليوم لصحيفة «فلسطين»: «غاب محمد عن الوعي لساعات، لا يدرك ما حدث، ولا يسمع صراخ أولاده ولا بكاء من حوله».

ونظراً لخطورة وضعه، جرى تحويله إلى مستشفى الأقصى.

وفي خضم الفوضى، وبعد إبلاغ أقاربه بأن «وضعه حرج... وفي حالة نزاع»، لاح بصيص أمل. فقد شاهد أحد الممرضين المتواجدين في المكان محمد ملقى دون



حراك، فلم يتردد وبدأ بتقديم إسعافات ميدانية عاجلة في موقع الإصابة. قام الممرض بتثبيت أنابيب (برايش) في صدره لإخراج الهواء والدم المتجمعين نتيجة إصابته الحادة، وهي خطوة أنقذت حياته، إذ بدأت علاماته الحيوية بالتحسن التدريجي، قبل أن يُنقل إلى قسم العناية المركزة ويوضع تحت المراقبة الدقيقة. ويضيف محمد: «ما كنت واعي لأي شيء، لكن لما صحيت، عرفت إن قريبي الممرض أنقذني... أنا حقيلاً كنت بين الحياة والموت».

بعد ستة أيام من الغيبوبة، بدأ يستعيد وعيه تدريجياً. كانت أولى تساؤلاته عند الإفاقة عن ساقبه، بعدما شعر بعدم الإحساس بهما، فساوره الخوف من الأسوأ. قال للطبيب المناوب بقلق: «وين رجلاي؟

مش حاسس فيهم»، فأجاب مطمئناً: «لا تقلق، أنت بخير، هذا أمر مؤقت نتيجة البنج والعمليات التي خضعت لها». حينها بدأ الخطيب يدرك أنه ما زال يخوض معركة طويلة من التعافي، وأن الأمل، رغم ألم الجراح والجسد المثقل بالشظايا، ما زال يطرُق بابه.

غير أن فرحته لم تدم طويلاً، إذ كشفت الفحوصات الدقيقة عن إصابة شظية لعموده الفقري، ما تسبب له بشلل نصفي سفلي، قلب حياته رأساً على عقب.



وليد الهودلي

إيران بين ثقافة الثورة وإرهاب شيطان العصر

لم يتوقف سيل اللعاب الأمريكي على إيران منذ تحوّلها من دور الشرطي الأمريكي في المنطقة إلى الداعم الرئيس للمقاومة الفلسطينية عام 1979، ولا يزال جبلنا يذكر يوم انتصرت الثورة الإسلامية هناك، وانعكس ذلك فوراً على الثورة الفلسطينية، حيث تحوّلت السفارة الإسرائيلية إلى مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولم يتوقف التحريض الإسرائيلي على إيران، وضخ سموم الحقد وشيطنة إيران في المنطقة. تبدّلت السياسات والاصطفافات كثيراً منذ ذلك الحين، *وحاولت أمريكا استبدال عداوة «إسرائيل» الطبيعية في منطقة لا تراها إلا عدوًّا، بإيران*، التي من المفترض طبيعيًّا (كما كان يرّد ذلك محمد حسنين هيكيل) أن تكون عمقا أمنيًّا للعرب وذخرا استراتيجيًّا للقضية الفلسطينية.

واليوم، وأمام هذا السُّعار الأمريكي والصهيوني الداعي لتدمير إيران، من الواضح أنّه لا يريد سوى تطويع المنطقة بأسرها، وضرب كلّ ما يعارض هذا التطويع. والمقصود الواضح في الدعوة إلى عودة نظام الشاه البائد، أو ما يشبهه في الولاء والانصياع للسياسة الأمريكية قلبًا وقالبًا، وخضوعًا تامًّا لا يُبقي ولا يذر لأيّ نفسٍ حرٍّ صادقٍ داعمٍ لفلسطين ومقاومتها.

لأصحاب الحسابات التي تتلقّى مع هذه الأهداف الأمريكية والصهيونية اليوم بات اللعب على المكشوف؛ لقد كُشفت كلّ أوراق اللعبة التي صُنّحت لعقود من الزمن: قصّة السّنة والشيعة، وضرب كلّ محاولات اللقاء، ولو بحدّها الأدنى، في المصالح المشتركة. انكشف الموقف الرسمي العربي بمجمله أنّه ما كان إلاّ دائرًا في الفلك الأمريكي؛ تنتظم سياسته مع ما يريده الأمريكي، وباطلاع لا يكشف سرّ هذا الإحياز، وإيما يجيد تغليفه بأموه مذهبية وسواتر تاريخيّة، يثير من خلالها الضغائن، ويعمّق الهوة، ويفسخ كلّ الجهود الممكنة لتوفير حاضنة للمقاومة الفلسطينية؛ فلا هم ساندوها، ولا يريدون لغيرهم أن يتقدّم عليهم في هذه المساندة.

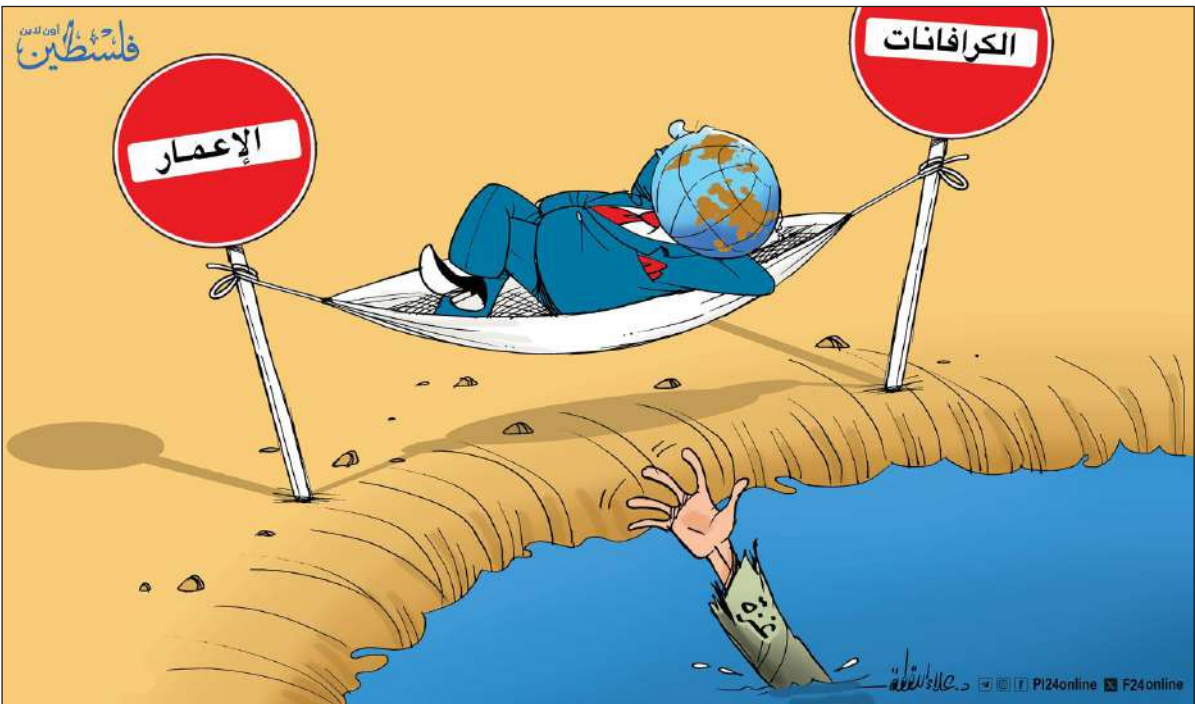
أمريكا اليوم، بحسّها الإنساني المرهف، تضع قلبها الجميل على الإنسان الإيراني، وتحمل لواء الدفاع عنه وعن حرّيته. أمريكا التي انخرطت في حرب الإبادة في غزّة بالبلع والذراع، أمريكا التي قتلت ما قتلت بأسلحتها الفتّانة والثّقيلة، وما زالت تترك من نجا من الإبادة في العراق يفترش ماء المطر ويلتحف القهر، هي ذاتها تتباكى على الإنسان الإيراني، رغم أنّها هي السبب الرئيس في معاناته، بما تفرض من حصار اقتصادي خانق، بالتعاون مع حلفائها الأوروبيين الأحرار الأطهار!

أمريكا، ومن أمامهم أو خلفهم الصهاينة الأبرار، يريدون لإيران تحقيق ذاتها الغنيّة الرّخيّة، واسترجاع الأمجاد الشاهنشاهية بكبريائها العظيمة. لا توجد هناك أطماع استثماريّة، ولا رغبات في عقد صفقات على الخطى الخليجيّة، ولا شفقٌ ونهبٌ لما فيها من ثروات وخيرات. لقد كان شاه إيران عظيمًا حقًا، ولم تكن الثورة التي ثارت عليه إلاّ نكرانًا للجميل، وضربًا من الخيال والجنون. على الشعب الإيراني أن يتوب ويستغفر، ويعود إلى رشده، ويسلمّ قياده إلى هذه الأمّ الرؤوم ذات الحنان والكرم والسخاء؛ عندئذٍ يهنأ المواطن الإيراني برغد الحياة، ويتحرّر من شقاء الثورة وكبرياء الذات. ليس له إلاّ أن يثق بأمريكا، التي تعرف كيف تُرسّي قواعد الحرية والنهضة الاقتصادية.

أمريكا والصهاينة يريدون الخير كلّهُ لإيران والمنطقة بأسرها؛ الحلّ سهل وبسيط، وهو قلع الأضراس الموجهة، والتخلّي عن كلّ ما يستجلب الغضب الأمريكي: لا سلاح، ولا مقاومة، ولا صواريخ، ولا نووي، ولا ما يحزّنون. وكذلك الثقافة التي ترفض المستعمر وتقاوم المحتلّ، لا داعي لها أبدًا؛ هناك ثقافة ناعمة ودعيرة مسالمة. ما عليكم إلاّ كسب ثقة ترمب ونتنياهو، وكلّ أصحاب القلوب الطيّبة النقيّة السخيّة الكريمة.

أيّها العقلاء، أيّها الناس، *أمريكا (وليس فقط ترمب) على مزّ تاريخها ترتكب المجازر، وتفتني الشعوب، وتفرض القهر، وتزرع الألم*. وكانت غزّة الكاشفة الفاضحة، وهي آخر وليست أخيرة. *هناك من الناس أصحاب الذاكرة القصيرة ينسون، أو يتناسون ما جرى في غزّة بالرعاية الأمريكية الكاملة*. كيف لنا أن نضع بيضاتنا في السلّة الأمريكية من جديد، على أمل أن نحصل بالرضوخ والخنوع ما لم نحصل عليه بالمقاومة والإباء، وقوّة الذات وسيادتها الكاملة؟

الحرية والسيادة والكرامة والأوطان ليست للبيع ولا للمساومة. ولا تشتري بعروض أمريكية صهيونية مستهلكة. ثقافة الشعب الإيراني ثقافة الدين والثورة ثقافة الحسين، ثقافة علي شريعتي ثقافة حرية وأنفة وكبرياء، ثقافة ترفض المذلة والانصياع والركوع لغير الله مهما سالت الدماء وارتقت الأرواح واشتدّ الحصار وغلا الثمن.



تماسك المجتمع الفلسطيني.. خط الدفاع الأول أمام مؤامرات الاحتلال

وشدد على أن الجبهة الداخلية هي خط النار الأول، وأن مجتمعًا واعيًا، متماسكًا، منظمًا، وقادرًا على إدارة ألمه، هو بحد ذاته فعل مقاومة إستراتيجي، ورسالة قوية للاحتلال بأن هذا الشعب لا يُهزم من الداخل. بدوره، أكد الكاتب والمحلل السياسي علي أبو رزق أن مواجهة مخططات ضرب النسيج المجتمعي تتطلب استشعار الجميع للخطر المجتمعي الوجودي، عبر إعلان براءات واضحة من كل شخص يختار الانخراط في العصابات، ضمن مهلة زمنية محددة.

وقال أبو رزق، لـ"فلسطين": «إن البراءة العائلية يجب أن تكون حقيقة، وليست براءة تنظيمية أو وطنية فقط، مع ضرورة إعادة الهية للمتقنين والأكاديميين داخل العائلات.»

وأضاف: «المدعو حسام الأسطل ارتبط بعلاقات مشبوهة وطويلة مع الاحتلال الإسرائيلي، في محاولة واضحة لضرب النسيج المجتمعي الفلسطيني من الداخل، وإشعال الفتن بين أبناء العائلة الواحدة والعشيرة الواحدة.»

وأوضح أن الجريمة التي ارتكبتها الأسطل، والطريقة التي أعلنت بها، تجعل من القضية مسألة تتجاوز بعدها الوطني، لتتحول إلى قضية تمس الكرامة الاجتماعية والعائلية. وأضاف أن الرد على مثل هذه الأفعال لم يعد واجبًا وطنيًا فحسب، بل أصبح تآرأ اجتماعيًا، وهو ما يشكل تطورًا مهمًا في مسار التصدي لتلك العصابات ومحاسبة عناصرها.

وأشار إلى أن قادة هذه المجموعات الخارجة عن القانون بدأوا اللعب بما وصفه بـ«نار الفوضى العائلية والمجتمعية»، محذرًا من أن من يشعل هذه النار سيكون أول من يحترق بها.

الأقصر لإخضاعه، ولذلك يشن حربًا منهجة على الوعي، وعلى الثقة، وعلى القدرة الجماعية على الاحتمال والصمود.»

وأوضح أن المطلوب مجتمعيًا، أولًا، هو وعي ثوري مضطرب؛ وعي لا يكتفي بالغضب بل يحوله إلى فهم، ولا يستهلك الألم بل يعيد توجيهه نحو الصمود والتنظيم، فالشائعات، والإحباط، وتضخيم الإخفاقات، كلها أدوات سلاحها الأساسي العقل، ومن يفهمها يُسقط مفعولها. والمجتمع الذي يرى المعركة كما هي، لا كما يريدتها الاحتلال، يصبح عصيًا على الاختراق.

وأضاف: «مطلوب حماية الثقة الداخلية بوصفها ركنًا من أركان المقاومة. فتفكيك الثقة بين الناس، وبين الناس وقواهم الحية، هو الهدف الأعمق للاحتلال. لذلك يجب أن يبقى الخلاف السياسي في إطار الاختلاف المسؤول، لا أن يتحول إلى صراع يكسر الظهر من الداخل. فالوحدة هنا ليست شعارًا، بل ممارسة يومية في الشارع، والعائلة، والمؤسسة.»

وتابع: «يجب أيضًا تحييد النسيج المجتمعي عن معارك الاستنزاف، خاصة أن الاحتلال يريد تحويل المجتمع إلى ساحة اشتباك داخلي، ونحن مطالبون بتحويله إلى حاضنة صمود، من العائلة والحي والمؤسسات المجتمعية، بحيث تبقى خطوط دفاع لا مباديين اقتتال معنوي.»

ولفت إلى ضرورة تمكين الفئات الأكثر استهدافًا، وفي مقدمتها الشباب والعائلات المنكوبة، ليس من باب الإغاثة فقط، بل من باب الشراكة في الفعل الوطني، فالإنسان الذي يشعر أنه جزء من المعركة لا يتحول إلى ثغرة فيها.

غزة/ محمد أبو شحمة:

مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا تقتصر محاولات الاحتلال على القصف والدمار، بل تتعداها إلى استهداف النسيج المجتمعي الفلسطيني، في مسعى لضرب الجبهة الداخلية من الداخل.

ومن أبرز الأدوات التي توظفها دولة الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق أهدافها الخبيثة في تقويض النسيج المجتمعي، دعمٌ أو استغلالٌ لمجموعات مسلحة ومليشيات تعمل خارج الإطار الوطني، في محاولة لتهديد وحدة المجتمع وأمنه الداخلي. وتؤكد تجارب سابقة أن الاحتلال يسعى دومًا إلى تفكيك البنية المجتمعية الفلسطينية، سواء عبر إثارة الانقسامات السياسية أو تغذية النزاعات المحلية. واليوم باتت هذه المليشيات إحدى أدواته لتقويض الاستقرار الداخلي، ما يتطلب تماسكًا مجتمعيًا من جميع الفئات لإفشال هذه المخططات. ويدرك الاحتلال الإسرائيلي أن تماسك المجتمع الفلسطيني، وخصوصًا في غزة، يشكل مصدر قوة في مواجهة سياساته القوضية؛ لذلك يعمل على تحريك مجموعات ومليشيات خارجة عن القانون، تخدم أهدافه في نشر الفوضى وزعزعة الثقة بين الناس.

رئيس معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، رامي الشقرا، أكد أن التصدي لمساعي الاحتلال لضرب الجبهة الداخلية والنسيج المجتمعي هو معركة تحرر بحد ذاتها، لا تقل أهمية عن أي مواجهة في الميدان.

وقال الشقرا، لصحيفة «فلسطين»: «الاحتلال يدرك أن كسر المجتمع من الداخل هو الطريق

الأدلة الجنائية بغزة: غياب فحوصات DNA يعيق التعرف إلى هويات مئات الشهداء

غزة/ فلسطين: أكد المتحدث باسم الأدلة الجنائية غزّة محمود عاشور، أن عدم توافر المعدات المتخصصة، وعلى رأسها أجهزة فحص الحمض النووي (DNA)، يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام جهود التعرف إلى هويات الشهداء، ويُبقي مئات العائلات في حالة من الانتظار المؤلم والقلق المستمر.

وأوضح عاشور في تصريح صحفي، أمس، أن طواقم الأدلة الجنائية تواصل عملها الإنساني على مدار الساعة، برفقة الجهات المختصة، في انتشال جثامين الشهداء من تحت الأنقاض والمقابر العشوائية في مختلف مناطق قطاع غزة، وتوثيقها ونقلها ودفنها بما يصون كرامتهم.

وأشار إلى أن معظم الجثامين المنتشلة هي عبارة عن هياكل عظمية أو أشلاء متحللة يصعب التعرف عليها بالوسائل التقليدية المتوفرة حاليًا.

ودعا كافة الجهات الدولية والإنسانية إلى تقديم الدعم اللازم لطواقم الأدلة الجنائية في قطاع غزة، بما يشمل إدخال المعدات الفنية والتقنية المطلوبة، والمساعدة في إنشاء قاعدة بيانات لذوي المفقودين، تمكن من إجراء المطابقات الجينية والتعرف على الجثامين المجهولة، وإنهاء معاناة آلاف العائلات.

يونيسف: (إسرائيل) قتلت أكثر من 100 طفل بغزة منذ اتفاق وقف إطلاق النار

نيويورك/ وكالات: أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، أمس، أن «إسرائيل» قتلت أكثر من 100 طفل في قطاع غزة منذ وقف سريان اتفاق وقف إطلاق النار، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقال المتحدث باسم اليونيسف، جيمس إلدر، للصحفيين في إحاطة إعلامية للأمم المتحدة عبر الفيديو من غزة: إنه «قتل أكثر من 100 طفل في غزة منذ وقف إطلاق النار، ما يعني مقتل صبي أو فتاة يومياً تقريباً خلال فترة وقف إطلاق النار».

وأضاف مشيرًا إلى القصف الإسرائيلي المستمر على القطاع أنه «لا يزال البقاء على قيد الحياة غير مضمون، ورغم تباطؤ عمليات القصف وإطلاق النار وتراجعها خلال وقف إطلاق النار، فإنها لم تتوقف».

وأردف إلدر أن جميع الوفيات تقريباً، التي تشمل 60 ولداً و40 بنتاً، نتجت عن الهجمات العسكرية الإسرائيلية بما في ذلك الغارات الجوية وغارات الطائرات المسيّرة وقصف الدبابات وإطلاق النار وهجمات الطائرات المسيّرة رباعية المرواح، وقليل منها كان نتيجة مخلفات الحرب التي انفجرت.

إنفوجرافيك

